www.kassiounpaper.com

851

الاثنين 26 شباط 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

القرار الدولي 2401 [06]

الافتتاحية

2401 دلالات ورسائل

حمل قرار مجلس الأمن رقم 2401 الصادر بتاريخ 24\2\2018 العديد من الدلالات والرسائل، سورياً وإقليمياً ودولياً، في سياق الصراع الدائر في سورية وحولها:

● إفشال الاتكاء الامريكي على الجانب الانساني في فرض الاجندة السياسية لواشنطن، كما فعلت مراراً، فقد كان واضحاً من خلال الحرب الاعلامية والدبلوماسية الواسعة، إن الولايات المتحدة تحاول من خلال هذه الحملة تقويض الجهود الروسية من أجل دفع الحل السياسي الى الامام، بعد نجاح مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، وارتدت هذه المحاولة سلباً على الدور الامريكي أكثر فأكثر، فقد تبين خلال اليومين السابقين للهدنة إلحاح العديد من الدول بما فيها حلفاء واشنطن المقربين، على ضرورة الخروج بتوافق دولي حول المسألة، وأخذ المقترحات الروسية بعين الاعتبار، وهو ما تم فعلاً، مما أضاف رصيداً جديداً لروسيا الاتحادية، ودورها ووزنها في الأزمة السورية بشكل خاص، وعلى المستوى الدولي عموماً.

● ثبت القرار الأخير من جديد، مسألة الحرب على الإرهاب، ومنع المحاولات الأمريكية لتعويم بقايا جبهة النصرة، وشرعنة وجودها، مما يعني، أنه لم يعد من المسموح به غض النظر عن الجماعات الموصوفة بالإرهاب، واذا كانت الحرب الجدية على الإرهاب هي بالأصل خياراً روسياً فأنه، بات أيضاً محل توافق دولي، وإن كان توافق الأمر الواقع بحكم ميزان القوى الدولي.

● جاء القرار رداً ملموساً على أوهام «الحسم والإسقاط» التي حاول البعض من هنا وهناك إحيائها، واعادة الاعتبار لها، من خلال التوتر الميداني الذي حدث مؤخراً.

● يستند القرار 2401 إلى القرارات الدولية السابقة حول سورية، أي أنه جزء من سياق عام هو سياق الحل السياسي للأزمة السورية وفق القرار 2254، وبالتالي من المنطقي لا بل من الواجب أن يساهم قرار اعلان الهدنة في توفير المناخ المناسب لتثبيت وتعزيز دور تجربة مناطق خفض التصعيد، ولاستئناف العملية السياسية المجمدة، مما يلقي على كاهل الوطنيين السوريين، السعي إلى التزام كل الاطراف بالهدنة، والإسراع في تطبيق مخرجات سوتشي، كخطوة على طريق الحل السياسي للأزمة، وصولاً إلى استعادة القرار السوري، وعدم الاستمرار في إخضاعه للتجاذب الدولي، وتناقض المصالح الدولية والإقليمية.

لقد حاول معسكر الحرب من خلال التصعيد العسكري في العديد من مناطق البلاد، ومن خلال معركة مفتوحة عسكرية واعلامية وسياسية ودبلوماسية، ضد حوامل الحل السياسي إدامة الاشتباك السوري، بما فيه توظيف مجلس الامن واصدار القرار بصيغته الأولى، قبل ادخال التعديلات الروسية عليه، إلا ان الرياح لم تجر مرة أخرى كما تشتهي السفينة الامريكية، ليتأكد بذلك ومن جديد، بأن التوازن الدولي الجديد بما يعنيه سيفرض خياراته بالحل السياسي لبؤر التوتر، وخصوصاً في سورية التي يتكثف فيها الصراع الدولي حول آفاق تطور الوضع العالمي، بين القوى المأزومة والمتراجعة والقوى الدولية الصاعدة.

شؤون عمالية

التأمينات الاجتماعية تنتقل للاستدانة

04

شؤون محلية

طلاب الكليات الطبية.. فشل أم تفشيل؟

08

شؤون اقتصادية

تكلفة السكن قد تكون 3 مليون ليرة؟!

13

شؤون استراتيجية

من «نحن» الذين نلوّث الكوكب؟

21

نقابات السويداء تنهي مؤتمراتها

اختتمت المؤتمرات النقابية في محافظة السويداء بعقد مؤتمر نقابتي النفط والصحة المؤجلين:

مؤتمر عمال نقابة النفط والصناعات الخفيفة

تم رفع توصية من أعضاء المؤتمر إلى المؤتمر العام لنقابات العمال والاتحاد المهني تتضمن

1_العمل على إدراج عمال شركة ريان بلاست ضمن الأعمال الشاقة والخطرة وإيجاد الآلية المناسبة لذلك.

2- تأمين الطبابة الكاملة لعمال فرع الجولوجيا في السويداء.

كما طالب أحد النقابيين برفع وزيادة الأجور بما يوازي تكاليف المعيشة والغلاء الفاحش وإعفاء الأجور من الضرائب كافة وإلغاء مواد التسريح التعسفي المادة 137من قانون العاملين في الدولة والمواد 64- 65 من القانون رقم 17 وبتبني الاتحاد العام لحق الإضراب للعمال المنصوص عنه في المادة 44 من الدستور السوري، وتعديل قانون التنظيم النقابي بشكل يضمن الحق للعمال في اختيار ممثليهم وسحب الثقة من الذين لا يمثلوهم في التجمع العمالي.

وطالب نقابيٌ آخر بإعادة العمال المسرحين جميعم خلال الأزمة وتعديل نظام الحوافز الإنتاجية بما يطور الإنتاج والعمال، كما طرح نقابي إلغاء مبدأ العقد شريعة المتعاقدين وتعديل القانون رقم 17 المجحف بحق العمال في القطاع الخاص، وإيجاد قانون عمل موحد يضمن الحقوق الأساسية للعمال، وتأمين مستلزمات الإنتاج للقطاع الخاص، وخاصة حوامل الطاقة «كهرباء_ غاز_ مازوت» لضرورة استمرار الإنتاج فيه، وتشغيل العمال وضمان حقوقهم ودعم القطاع العام، والعمل على تشغيل المعامل وتطويرها بعيداً عن الخصخصة بكل أشكالها، وخاصة قانون التشاركية وذلك بتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية من مواد أولية وطاقة وأيد عاملة.

وأضاف نقابي من أعضاءً المؤتمر مطالباً بمساواة عمال القطاع الخاص بالعام من حيث «السكن العمالي_ القروض_ التقسيط من دوائر ومؤسسات الدولة » وبتشميل عائلات العمال بالضمان الصحي والمعاينة الطبية، وتحديث الآلات في معمل الأحذية في السويداء، وتعيين عمال جدد وفنيين لتعويض النقص الكبير في الكوادر الفنية والإدارية، وزيادة قيمة الوجبة الغذائية، واعتمادات الطبابة واللباس، وتأمين النقل الجماعي للعمال، أو إعطاء بدل نقدي عنه.

في نهاية المؤتمر علق أحد أعضاء المكتب التنفيذي في اتحاد عمال السويداء والمشرف على عمل نقابة النفط بأن هذا المؤتمر مؤتمر عمالي وطني وطبقي بإمتياز، تميز بالجرأة في الطرح قدمت فيه مطالب تتعلق بالحقوق الأساسية للعمال الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

مؤتمر عمال نقابة الصحة والتمريض والقبالة

أهم المطالب التي لم يتم تحقيقها لأسباب تشريعية وقانونية ويتم تدويرها من مؤتمر إلى آخر دون تحقيق إنجازات وهي :

1_ تنفيذ أحكام المادة 98 الفقرة أ البند 5 من القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم 50 لعام 2004 التي تخص طبيعة العمل ومنح تعويض الإختصاص.

2_ العمل على استكمال تثبيت العمال المؤقتين والوكلاء والذين على رأس عملهم بالأجر الذي وصلوا إليه بتاريخ التثبيت

3_ تشميل أقسام المشفى والعاملين في المراكز الصحية بالمرسوم 346 لعام 2006 الخاص بالأعمال الشاقة والخطرة.

4_ إعادة الالتزام بالتوظيف خريجي المعاهد الصحية « الأشعة_ التخدير المخابر_ الطوارئ »

5_ تعديل طبيعة العمل في منظومة الإسعاف أسوة بعمال دوائر الجاهزية وتعديل تعويض الصيانة والاعتناء للسائقين وعمال كهرباء ومكانيك السيارات، وإعادة النظر بالمسافات المحددة لتغيير الزيوت للمحركات والآليات والعمل على التأمين الشامل لسيارات الإسعاف والعاملين فيها.

6_ تأمين النقل الجماعي للعاملين.

7_منح تعويض الاختصاص للكادر الفني المساعد والتمريض.

8_العمل على إلغاء المادة التي تحدد حق المرأة المطلقة بوراثة الراتب التقاعدي، وإلغاء تحديد مدة الطلاق، والعمل على استفادة المرأة العاملة من إجازة الأمومة بعد الولد الثالث، وجعل مدة الإجازة متساوية في الولادات جميعها

9_ تشميل الهيئة العامة لمشفى الباسل في صلخد بالتأمين الصحي، وإعادة النظر بتوزيع نسب الحوافز بشكل عادل ومتناسب بين العاملين جميعهم.

10_ الإسراع في إنجاز مشفى شهبا.

11_ رفع التعويض العائلي لجميع أفراد الأسرة ورفع قيمة اللباس العمالي بما يتناسب مع تكاليف المعيشة.

12_ زيادة عدد الصرافات الآلية في المحافظة وتحديثها.

رفع وزيادة الأجور بما يوازي تكاليف المعيشة والغلاء الفاحش وإعفاء الأجور من الضرائب كافة

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

لا تخافوا من اقتصاد السوق والتشاركية!

«لا تخافوا من اقتصاد السوق والتشاركية»، عبارة قد طرحت في مؤتمر اتحاد دمشق من قبل أحد الحاضرين في المنصة الرئيسة، خلال رده على مداخلات بعض النقابيين أعضاء المؤتمر، والتي عبروا فيها عن موقفهم من كلا الموضوعين، مستندين على تجربتهم الملموسة والحية للنتائج التي أفرزها تبني اقتصاد السوق على واقع العمال، من حيث مستوى معيشتهم المرتبطة حتماً بقدرة معاملهم وشركاتهم على الاستمرار في العمل الإنتاجي وتطويره، وتحسين أدائه الأمر الذي يعني قدرة تلك المعامل والشركات على تقديم المستحقات للطبقة العاملة، منها: الحوافز الإنتاجية والضمان الصحي واللباس والوجبة الوقائية والمكافآت الإنتاجية والتشجيعية، ونسبة من الأرباح التي يحققها العمال وفقاً للقانون الناظم لتوزيع الأرباح السنوية على العمال، والتي غابت عن معظم المعامل بسبب السياسات الحكومية التي يدافع عنها العديد من «الكبار» المتبنين لتلك السياسات والتي يلومون النقابيين والعمال في حال تعرضوا لها أو بينوا في مداخلاتهم ما تسببه الحكومات عبر سياساتها الاقتصادية من أضرار بليغة تصيب مصالحهم الحقيقية في الصميم، ومع هذه الوقائع التي عاشها ويعيشها العمال في تفاصيل حياتهم اليومية كلها وما اكتسبوه منذ تبني الحكومات المتعاقبة لنهج اقتصاد السوق من آلام ومآس تجعلهم أكثر تصميماً في مواجهة تلك السياسات والنهج الاقتصادي، دفاعاً عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة، والعامة المتمثلة باستمرار المعامل بالإنتاج دون توقف.

إن الدعوة الموجهة للعمال بعدم التعرض للحكومة بمداخلاتهم وعدم التعرض لقانون التشاركية، تحت حجة أن الحكومة تحتاج إلى موارد، هي كمن يدعو الغريق أن يبقى بالماء ويواجه مصيره لوحده دون المساعدة على إنقاذه، هكذا هو الخطاب الموجه للعمال تحميلهم كل تبعات السياسات التي تم تبنيها ويطلب منهم أن يبقوا صامتين، أو يبقوا مصفقين لما يقال لهم، في الوقت الذي يرى العمال بأعينهم كيف تنهب حقوقهم، وكيف يفرط بمعاملهم، وكيف تستباح مكاسبهم من أجل من كل هذا؟ من أجل أن تؤمن الحكومة مواردها ليس ممن سرقوا تلك الموارد، بل ستؤمنها من جيوب الفقراء عموماً، ومن جيوب العمال خصوصاً، الدافعين الرئيسين للضرائب بمختلف أنواعها، وأشكالها والتي يتهرب منها من تدافع الحكومة عنهم، وتقدم لهم كل ما يلزم ليزدادوا ثراءً وغنىً فوق ثرائهم وغناهم.

اتحاد عمال دمشق في مؤتمره السنوي

عقد اتحاد عمال دمشق مؤتمره السنوي لبحث أبرز ما جاء في اجتماعات نقاباته المختلفة خلال الأيام الماضية، حيث أعاد طرح عشرات القضايا العمالية العالقة منذ سنوات، وقدم الوعود بتلبية جانب من هذه المطالب، وتستعرض قاسيون في الأسطر التالية أبرز هذه المطالب في كل جانب على حدة.

■ غزل الماغوط

الجانب الاقتصادي

تصدرت المطالبة بتحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة قائمة المطالب كما في سائر المؤتمرات العمالية، عبر الدعوة إلى رفع الأجور وفتح سقوفها، ومنح العمال حقوقهم من الحوافز والمكافآت، ووضع حد للغلاء وإلغاء ضريبة الدخل، وتحميلها لأصحاب الأموال، مع التأكيد على زيادة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، والعودة عن السياسات الليبرالية التي قادت إلى تأزم الوضع المعيشي للطبقة العاملة ورفض التشاركية جملة وتفصيلاً.

وطالب ممثلو عمال الصناعات النفطية، بضرورة رفع تعويضات ومكافآت العمال المنتجين، وزيادة أجور الخبرات الفنية الوطنية، ورفض التعميم الحكومي الذي يحرم العمال من التدفئة في أماكن العمل، وإعادة النظر في أسعار حوامل الطاقة.

وتطرق عمال النسيج إلى مشكلة النزيف الكبير في الأيدي العاملة الفنية وانعدام الحوافز الإنتاجية، وانخفاض أجر العامل عند بدء التعيين، وهو ما لا يشجع أحداً على التقدم إلى العمل في منشآت القطاع العام، إضافة إلى طرح مشكلة الإجراءات الروتينية الطويلة التي ترافق عقود العمل وتفوّت على الشركات الاستفادة من العمال الجدد.

كما شدد عمال النسيج على رفض سياسة استيراد الأقمشة والخيوط التي يمكن إنتاجها في القطر، والتي قادت إلى كساد المنتج الوطني، مع الإشارة إلى ضرورة دعم زراعة القطن.

أما عمال الطيران، فدعوا إلى فتح باب التعيين للتغلب على النقص الكبير في الأيدي العاملة، والتوسط لدى الجهات المعنية لإصلاح الأضرار التي لحقت بالمطار، والتي مضى على بعضها ثلاث سنوات، إلى جانب تأهيل المعدات القديمة في المطار، وتجديد شهادات عمل المراقبين الجويين.

كذلك نقل عمال الدولة والبلديات معاناتهم من نسب التسرب المرتفعة، والتي وصلت إلى 60% بسبب الأجور والتعويضات المتدنية للغاية، مع التأكيد على ضرورة إنصاف الطبقة العاملة، عبر زيادة الأجور وربطها بالأسعار، ورفع قيمة الوجبة الغذائية وتوزيعها بشكل عيني، وزيادة دور الدولة في التجارة الداخلية والخارجية.

كما انتقد العمال اقتصاد السوق الذي تبنته الحكومات المتلاحقة منذ 2003 والذي منح الأولوية للقطاعات الخدمية على حساب الإنتاجية، مع الإشارة إلى أن النموذج الاقتصادي التعددي الذي تقوده الدولة، هو الأمثل لبلادنا ضمن إطار المحافظة على القطاع العام ودوره الريادي، الذي كان الركيزة الأبرز في صمود الاقتصاد السوري، إلى جانب التأكيد على أهمية دعم المنتجين الزراعيين والصناعيين وخفض أسعار حوامل الطاقة.

كما انتقد عمال الصناعات الكيميائية توجه الحكومة إلى الاقتصاد غير الإنتاجي، ما انعكس سلباً على الوضع المعيشي، مطالبين بالدفاع عن قطاع الدولة وتخليصه من الفساد، والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وتحسين مستواها المعيشي، وإعادة النظر بسائر القوانين التي حجّمت دور الدولة وفي طليعتها قانون التشاركية.

بدورهم طالب عمال المصارف، بعدم تقديم مبررات تسوغ نهج التشاركية سيء الصيت، مع لفت الأنظار إلى أهمية أن تصب القروض التي سمح بها مؤخراً ضمن القطاع الإنتاجي لضمان عدم حصول مزيد من الارتفاع في الأسعار، والتشديد على أهمية دعم أسعار حوامل الطاقة بما يدعم القطاع الإنتاجي، ويسهم في توفير فرص العمل، والحد من البطالة.

طالب عمال المصارف بعدم تقديم مبررات تسوغ نهج التشاركية سيء الصيت

واشتكى عمال البناء من نقص السيولة المالية والآليات والأيدي العاملة والحاجة إلى أيد عاملة خبيرة وتقديم تعويضات عادلة لعمال هذه المهنة الخطرة، إلى جانب أهمية تحسين الأنظمة والتشريعات بما يتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار، والتذكير بحق عمال القطاع الإنشائي بتعويض عطلة يوم السبت، والعمل على تنسيب عمال القطاع الخاص إلى التنظيم النقابي.

كما دعا عمال الزراعة إلى إيجاد معامل تتبع للقطاع العام للأدوية البيطرية والتورب الصناعي، الذي تتوافر سائر مقوماته لدينا، كما انتقدوا بطء التحول إلى الطاقة النظيفة وإعادة الإعمار ضمن الأراضي الزراعية، وتوقف معمل صناعة العظام في الزبلطاني منذ فترة ما قبل الأزمة.

أما عمال الإسمنت، فطالبوا بمعالجة نقص العمالة في إسمنت عدرا ولا سيما الخبيرة منها، وبمنح الوجبة الغذائية العينية للعمال، في حين طالب عمال الصناعات الغذائية بزيادة عدد البرادات المعدة لنقل المخصصات الغذائية للجيش.

وأكد عمال السيراميك على ضرورة تحديث خطوط الإنتاج، وإصلاح المتوقفة منها، مطالبين بالتوسط لدى الجهات المختصة لإيقاف استيراد السيراميك وتخفيض أسعار المواد الأولية.

الجانب الخدمي

التقت مطالب العمال في المجال الخدمي ضمن نقاط عدة أبرزها: إيجاد شركة تأمين عمالية، وكذلك شركة تقديم خدمة طبية ومستشفى عمالي، على أن تتبع جميعها للاتحاد العام لنقابات العمال، وتشميل المتقاعدين بالتأمين الصحي، وتأمين الرعاية الصحية لأسر العمال الشهداء على الأقل، وتوفير مستلزمات الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل، وعلى الصعيد الاجتماعي طالب العمال بتفعيل صندوق التكافل وألّا يقتصر دوره على اقتطاع الاشتراكات من أجور العمال، وضرورة رفع التعويضات الممنوحة للعمال بالتزامن مع رفع الاشتراكات، وألّا يتم تحميل العجز للمشتركين فقط، حيث إن للصندوق روافد أخرى يمكنها أن تسهم في تحمل العجز.

واشتكى ممثلو العمال من رفع أجور المواصلات إلى ريف دمشق، دون وجود ارتفاع في أسعار المحروقات، كما طالبوا بإيجاد لجنة مختصة لمعالجة أوضاع العمال الذين فقدت سجلاتهم في المناطق الساخنة، وبرفع التعويض العائلي، ومنح اللباس العمالي لجميع العاملين في قطاع الدولة، وإنشاء صالة مناسبات عمالية.

وفيما يتعلق بالسكن العمالي، دعا العمال إلى حل مشكلة ارتفاع متر السكن إلى نحو 60 ألف ليرة سورية، وهو ما يفوق طاقة العامل في ظل الواقع الحالي للأجور، مع التأكيد على حق عمال القطاع الخاص بالسكن العمالي.

الجانب التنظيمي

وكان من أبرز ما جاء في الجانب التنظيمي: الدعوة إلى حل التشابك الحاصل بين بعض النقابات مع النقابات العمالية، ومنح الحوافز الإنتاجية للعمال، والتي تصطدم برفض وزارة المالية، وعدم القبول بتخفيض حصة العمال من أرباح الشركات الرابحة إلى 3% خلافاً للنسبة التي ينص عليها القانون والبالغة 10% وهو ما حدث في الشركة العامة للكابلات.

كما حمل الجانب التنظيمي مطالب العمال بإلغاء المواد التي تجيز التسريح التعسفي في القانون رقم 17، وإصدار قانون العمل الجديد الذي طال انتظاره، والإسراع في حل القضايا العالقة في المحاكم العمالية، ومنح العمال بحكم المستقيل تعويضاتهم المستحقة.

التأمينات الاجتماعية تنتقل للاستدانة

وافقت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2018/2/20 على مشروع قرار معد من وزارة المالية، بمنح سلفة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية تقدر بثلاث مليارات ونصف ليرة سورية لتتمكن من سداد الالتزامات المترتبة عليها، لقاء منح التعويض المعاشي للمتقاعدين. لجوء المؤسسة إلى الاستدانة يدق ناقوس الخطر حول مستقبل مؤسسة التأمينات الاجتماعية وقربها من حافة الإفلاس، وبالتالي هدر حقوق العمال وضياع أموالهم حيث تعتبر المؤسسة مظلة أمان للعمال بعد تقاعدهم.

■ ميلاد شوقي

أسباب أزمة المؤسسة المالية

وصول المؤسسة إلى هذا الوضع سببه سياسات الحكومة التي تعتبر أموال المؤسسة ملكاً لها، ومن حقها التصرف بها كيفما شاءت متلاعبة بحقوق العمال، إضافة إلى تراكم ديونٍ للمؤسسة على القطاع العام والخاص، وصلت إلى أكثر من 40 مليار ليرة سورية، بسبب عدم تحويل وزارة المالية لاشتراكات العمال إلى حساب المؤسسة، دون أن تبذل الجهود الكافية بالمطالبة وتحصيل هذه الأموال، مع أن القانون أعطاها الصلاحية الكاملة لتحصيل أموال المؤسسة، بموجب قانون جباية أموال العامة، بالإضافة إلى اقتراض مؤسسات القطاع العام حوالي 300 مليار من أموال المؤسسة والتلكؤ في تسديدها، عدا على أن قانون التعويض المعاشي الذي أقر للمتعاقدين يتم صرفه من ميزانية المؤسسة الخاصة، وليس من أموال الخزينة العامة، وهو ما يزيد من التزاماتها ويعرضها للضائقة المالية.

هل يقوم مجلس الإدارة بواجباته؟

كان أفضل لمجلس إدارة المؤسسة بدلاً من أن يقوم بالاستدانة من الحكومة، التحرك والقيام بواجباته الطبيعية، والتي يفرضها عليه القانون ويطالب الحكومة بتسديد ديونها المستحقة للمؤسسة، والتي تبلغ 225 ملياراً، وكنا في قاسيون في العدد 821 قد طالبنا إدارة المؤسسة بالتحرك والمطالبة بأموال العمال، فهل استطاع مجلس الإدارة أن يحصل شيئاً من تلك الأموال بعد عام تقريبا؟ ولماذا لا تتحمل الحكومة أعباء التعويض المعاشي بدلاً من تحميله للمؤسسة، لا سيما وأنه من واجباتها ونتيجة لسياساتها في رفع الدعم وتحرير الأسعار.

أين ذهبت أموال المؤسسة المستثمرة؟ لاسيما أن المؤسسة تستثمر بمشاريع خدمية ذات ريعية عالية كالمشاركة في تأسيس بنك قطر الوطني، وبنك بركة وبنك الأردن، بالإضافة إلى مشاريع سياحية عديدة وهذه المشاريع لم تتوقف أرباحها رغم الأزمة التي تمر بها البلاد.

استهتار حكومي بأموال العمال

واضح مدى الاستهتار الحكومي بالعمال ومعاملهم وبنقاباتهم ومؤسساتهم التي ترعى شؤونهم، فهل يصل الوقت الذي تعتبر فيه الحكومة مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة مفلسة وخاسرة؟ وبالتالي تسعى إلى أغلاقها كحال معاملنا المخّسرة، ولا عجب أن تطرحها للاستثمار والخصخصة بحجة إنقاذها فليس لحكومتنا عادة سوى هذين الحلّين للهروب من نتائج سياساتها الليبرالية، فالتأمينات الاجتماعية ليست مؤسسة سياحية، أو مصرفاً خاصاً، أو شركة اتصالات خليوية، أو مؤسسة ما تخدم أصحاب رؤوس الأموال فلو كانت كذلك لرأينا الحكومة تهرول نحو إنقاذها ومساعدتها وانتشالها.

زيادة الأجور حقّ وضرورة!

بتاريخ 2018/2/20 عقد مؤتمر عمال القنيطرة مؤتمره، وقد تركزت مداخلات العاملين كعادتها على الكثير من القضايا المطلبية، التي يعتبر بعضها مزمناً.

اللافت في المؤتمر، هو ما نقل عن لسان رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال، عبر إحدى الصحف المحلية، حيث ورد بأنه: «أكد صعوبة الوضع المعيشي بسبب الأزمة وتجار الأزمة، وبسبب سياسات حكومية قاصرة في بعض المجالات، مشدداً على أن ضبط الأسواق والأسعار من دون رفع الرواتب والأجور يسهم في تحسين المعيشة للمواطنين، لأن رفع الرواتب سيؤدي إلى زيادة التضخم حالياً، وستذهب الزيادة إلى جيوب التجار».

لعل توصيف رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال أعلاه فيه في بعض الصحة حول مقدمات وأسباب تردي الوضع المعيشي «الأزمة وتجارها وقصور السياسات الحكومية»، وبأن ضبط الأسواق ربما ينعكس إيجاباً على تحسن الوضع المعيشي.

أما الحديث عن أن زيادة الأجور ستؤدي إلى التضخم وستذهب لجيوب التجار، فهو ربما لا يصب إلا بخانة التوافق مع السياسات الحكومية «القاصرة» نفسها، بذرائعها ومبرراتها في سياسة تجميد الأجور.

بمطلق الأحوال، فإن ضبط الأسواق والأسعار هو من واجبات الحكومة بغض النظر عن سياسة تجميد الأجور والذرائعية المرتبطة بها، في المقابل فإن زيادة الأجور هي حق عمالي مرتبط بشكل مباشر بتكاليف المعيشة ومستواها، والتي وصل التردي فيها لحدود غير مسبوقة من الإفقار لدرجة العوز، وبحيث أصبحت معه الزيادة على الأجور ضرورةً وواجباً وطنياً وإنسانياً.

أما خلط الحابل بالنابل بين الحقوق والواجبات بالشكل والنموذج أعلاه، فهو لا يعبر إلا عن جوهر السياسات الحكومية الليبرالية المحابية لأصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، ونتيجته الملموسة المتمثلة بالمزيد من الإفقار، وتعميمه.

ولن نخوض هنا بتفاصيل ربط زيادة الأجور بالتضخم وفقاً للسياسات الحكومية الذرائعية، وخاصة حول تمويل هذه الزيادة كذريعة أساسية، في ظل تغييب الكثير من مصادر التمويل الحقيقي، التي تمنع أو تحد من التضخم، إن كان بسبب نظام الضرائب والإعفاءات الكبيرة فيه، وحجم التهرب الضريبي الذي لم يصدر عنه أي رقم رسمي، بالإضافة إلى الإعفاءات الكثيرة الأخرى المتضمنه في جملة قوانين الاستثمار المعمول بها، أو سياسات الإقراض والتمويل للاستثمارات الخاصة، مع تحفيض استثمارات الدولة في القطاعات الإنتاجية العامة أو تقييدها، أو بسبب كتلة حجم الفساد والنهب الكبير الجاري على مستوى الاقتصاد الوطني، وغياب أية أرقام رسمية عنه أيضاً، أو غيرها من مصادر التمويل الحقيقية المغيبة الأخرى، والتي امتلأت منها جيوب كبار التجار والمستثمرين وحيتان الفساد سلفاً، منذ عقود، وما زالت.

في المختصر المفيد، لا تحسين للمستوى المعيشي بمعزل عن زيادة الأجور كحق وضرورة، وكل ما عدا ذلك من إجراءات فهي لا تخرج عن كونها مهام وواجبات حكومية من المفترض أنها استحقاقات، ولا يجوز أن يتم الحديث عنها من بوابة المساومة على الحقوق بحال من الأحوال.

إدامة الأزمة بين الطائفي والقومي

مرت الأزمة الوطنية السورية بتطورات مختلفة، سياسية وعسكرية، تداخل فيها المحلي بالإقليمي بالدولي، مما عقد إمكانية التوصل إلى حلول سياسية وفقاً للقرارات الدولية التي صدرت، وخاصةً القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي

■ عادل ياسين

حيث لجأت القوى المتشددة للتعطيل وإدامة الاشتباك عند كل محطة من محطات الحوار التي كانت تجري في جنيف، مما فاقم من أزمة الشعب السوري، وكلفته تلك المواقف المزيد من الخسائر والدماء، وعمقت من أزمته الإنسانية، التي تدّعي جميع الدول والقوى المعيقة للحلول السياسية من حرصها على التخفيف من معاناته، وهي غير صادقه بتوجهاتها تلك، بل عملت بكل استطاعتها على إدامة معاناته عبر سلوكها السياسي والعسكري على الأرض، مستفيدةً من التناقضات القائمة، الطائفية والقومية، بكل الأشكال، من أجل تنفيذ مشروعها التفتيتي، الذي عبرت عنه الإدارة الأمريكية من خلال خطتها الاستراتيجيه التي قدمتها «لمجموعة سورية»، وهذه الخطة ترمي إلى البقاء في شرق الفرات والشمال الشرقي منه، موهمة بعض القوى بالدعم الجدي، غير مستفيدة من التجارب التي أمامها في أن الأمريكان لا يمكن الرهان على مواقفهم، وهم يعملون وفق أجندتهم السياسية والعسكرية، ويستفيدون من بعض الأطراف القومية والطائفية لتحقيق تلك الأجندة في سياق صراعهم من أجل تعزيز نفوذهم، الذي سيذهب أدراج الرياح مع التغير الحاصل في موازين القوى الدولية والإقليمية، والذي سيعكس نفسه بالضرورة على الواقع المحلي ويغير من قواعد الاشتباك السياسي والعسكري، والذي سيكون الخاسر فيه هي تلك القوى التي تتوهم بالدعم الأمريكي واحتمالات استمراره، حيث كل المؤشرات السياسية والعسكرية تدلل على أن هذا الوجود لن يستمر كما تخطط الإدارة الأمريكية، وحلفاؤها من الدول الغربية، بسبب عوامل عدة، أهمها: التغيّر في ميزان القوى، الذي أخذ يعبر عن نفسه بأشكال كثيرة، اقتصادية وعسكرية وسياسية، وهذا التغير، المستند للقانون الدولي في سيادة الدول، وعدم التدخل المباشر في شؤونها، سيفضي إلى إقصاء الدور الأمريكي ووضعه ضمن حجمه المفترض.

إن الأمريكان، الذين استخدموا الادوات المختلفة الطائفية والقومية في إطالة أمد الأزمة السورية، يفقدون تلك الأدوات رغم نفخ الروح فيها، عبر إنشاء جيش حدود، وتخصيص مئات الملايين من الدولارات، وعبر خلط الأوراق في توريط واستفزاز الأتراك، وتوريط قوات الحماية، وتفجير المعارك في الغوطة الشرقية، وغيرها من المحاولات، التي يلجأ الأمريكان لها جميعها تصب في اتجاه واحد من أجل أن يكون للأمريكان موطئ قدم في الحل، الذي تريد تفصيله على مقاس مصالحها في منطقتنا.

إن الجميع أصبح يقر بالحل السياسي على أساس القرار 2254، بما فيها القوى المتشددة، وهذا الإقرار تعبير عن تراجع في الدور الأمريكي، وهو تراجع للقوى المرتبطة بهذا الدور، وأصبح الصراع الآن ليس على شكل الحل وضرورته، بل على الاتجاهات والمآلات الذي سيذهب إليها الحل السياسي مع التطبيق الكامل والحرفي للقرار 2254.

عن متاهة اللحظة، والافق المفتوح

على إثر توتر الوضع العالمي في الآونة الأخيرة في العديد من الملفات الدولية، بدا المشهد وكأننا في متاهة، فما أن ينفتح الباب على واقع جديد، حتى يغلق، فيسارع البعض إلى التسليم بالأمر الواقع، استناداً إلى ما هو ظاهر في هذا المشهد، ويبني مواقفه على هذا الأساس، وذلك استمراراً للخطاب التقليدي السائد، الغارق في متاهة الموقف اليومي الذي يظل يلهث وراء الحدث، مستنداً فقط إلى ما تجود به وسائل الإعلام من سم.

كتبت الـ « واشنطن بوست» قبل أيام « إن الولايات المتحدة تملك القوة العسكرية الأكبر، لكنها لا تعرف ما الذي تريده سياسياً».

ولمن لا يعرف، فإن هذه الصحيفة هي المنبر الإعلامي الأكثر قرباً، من دوائر صنع القرار الأمريكي، وتحديداً قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، ونشر مثل هذا التوصيف في الواشنطن بوست، يعكس إلى حد كبير واقع حال «أقوى دولة في العالم» ويفسر إلى حد ما، المفارقة الواضحة بين القدرة على العربدة العسكرية، وتراجع الوزن والدور السياسي الأمريكي المستمر منذ سنوات في الكثير من الملفات الدولية.

ما بين سطور واشنطن بوست

كما هو معروف، استمدت الولايات المتحدة، هيمنتها على القرار الدولي منذ عقود من خلال تحكمها بالسوق المالية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وحققت ريعاً خيالياً، بعد تحويل الدولار إلى سلعة، واستطاعت توظيف الفائض النقدي، لإحداث خلل هائل في توازن القوة العسكرية، واليوم في ظل حسم الدول الصاعدة معركة هيمنة الدولار، ودنو أجله، عبر البحث عن عملة بديلة، وتحديد آجال زمنية قريبة لتنفيذ ذلك، وبما تمتلك هذه الدول من سوق واسعة، ومستوى استهلاك عال، ومواد خام، أي: في ظل توفر العامل الموضوعي والإرادة السياسية للانفكاك النهائي من التبعية، فإن معركة الهيمنة النقدية باتت محسومة لصالحها عملياً، ولأن حسم هذه المعركة يعني التأثير المباشر على جميع الملفات الأخرى، وأدوات الهيمنة الأخرى جميعها، تخرج كل العفاريت الأمريكية العسكرية والإعلامية من أوكارها، وكأن الساعة حانت، وأن الولايات المتحدة ما زالت تستطيع أن تنهي وتأمر، والحقيقة، أنه كلما ازدادت العربدة العسكرية الأمريكية، فذلك يعني بأن الأداة الأساسية للهيمنة أي: الدولار مهددة أكثر، العلاقة بين توتير الأوضاع وبين التراجع علاقة طردية... وعلى هذا الأساس فإن القدرة على توتير الوضع الدولي والتلويح بالحرب ليست دليل قوة كما يتوهم أو يتمنى البعض، بل هي مؤشر على قرب المعركة الحاسمة في التوازن الدولي، معركة طرد الدولار من أسواق واسعة، مما يعني انهياره الحتمي.

استراتيجية استدامة الاشتباك.

في ظل التراجع والعجز في المعارك الاستراتيجية، لم يعد لدى واشنطن، في سياق تأخير الانهيار سوى الاستفادة من الوقت، وفرط القوى العسكرية لديها من جهة، ومن جهة أخرى وربما الأخطر كونها غير ملحوظة مثل العامل الاول، استغلال ضعف الآخرين، فعدا عن التبعية المزمنة للدول الطرفية مالياً، واقتصادياً، وفقدان القرار الاقتصادي والمالي، فإن ما أنتجته هذه التبعية من بنى هشة سهلة الاختراق، يشكل اليوم احتياطياً هاماً للإمبراطورية المتفسخة قيد الانهيار، بمعنى آخر: إن جانباً هاماً من القدرات الأمريكية الآنية مستمدة من ضعف الآخرين، لا من قوتها هي، لاسيما وأنها استطاعت من خلال هشاشة هذه البنى، واستغلال النزوع إلى السلطة واستجرار مختلف القوى إلى ملعب العنف، الذي يعتبر ملعباً أمريكياً بامتياز، حيث تبدع فيه، أيّما إبداع، وتعتبر البيئة الأنسب لترويج وتسويق مشروع الفوضى الخلاقة، ومن هنا كان التأكيد دائماً، بأن الرد الواقعي على أية عربدة أمريكية عابرة، والاستراتيجية الأمريكية عموماً، تكمن في الحل السياسي للأزمات، ولهذا بالضبط بات الحل السياسي للأزمة السورية مهمة وطنية أولى تختزل كل المهام الاخرى، بدءً من معركة استعادة السيادة، والحفاظ على وحدة الدولة السورية، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي، وانتهاءً بمعركة التغيير.

النص الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي 2401

فيما يلي تنشر «قاسيون» ترجمة النص الكامل للقرار 2401 الصادر في تاريخ 24 شباط 2018

إن مجلس الأمن الدولي؛

إذ يشير إلى قراراته ذات الصلة 2042 «2012»، و2043 «2012»، و2118 «2013»، و2139 «2014»، و2165 «2014»، و2175 «2014»، و2191 «2014»، و2209 «2015»، و2235 «2015»، و2249 «2015»، و2254 «2015»، و2258 «2015»، و2268 «2016»، و2286 «2016»، و2332 «2016»، و2336 «2016»، و2393 «2017»، وبياناته الرئاسية الصادرة في 3 آب /2011، و21 آذار /2012، و5 نيسان /2012، و2 تشرين الثاني /2013، و24 نيسان /2015، و17 آب /2015؛

وإذ يؤكد مجدداً التزامه القوي بسيادة، واستقلال، ووحدة وسلامة أراضي سورية، وبأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه الشديد إزاء تواصل حدة الوضع الإنساني المدمِّر في سورية، بما في ذلك في الغوطة الشرقية، ومحافظة إدلب، وشمال محافظة حماة، والركبان والرقة، وإزاء واقع أن المساعدات الإنسانية العاجلة، بما في ذلك المساعدات الطبية، باتت مطلوبة الآن من أكثر من 13,1 مليون شخص في سورية، منهم 6,1 مليون مشرَّد داخلياً، و2,5 مليون شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، ومئات الآلاف من المدنيين محاصرين في المناطق المحاصرة؛

وإذ يبدي غضبه إزاء تصاعد مستويات العنف غير المقبولة في أجزاء عدّة من البلاد، ولا سيما في محافظة إدلبَ والغوطة الشرقية، وكذلك أيضاً في مدينة دمشق، بما في ذلك قصف المباني الدبلوماسية، وإزاء الهجمات ضد المدنيين، والمقاصد المدنية والمرافق الطبية، مما يزيد من تعقيد المعاناة وتشريد أعداد كبيرة من الناس، وإذ يعيد التذكير في هذا الصدد بالالتزامات القانونية للأطراف جميعها، بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما المتعلقة بوقف جميع الهجمات ضد المدنيين والمقاصد المدنية، بما في ذلك الهجمات التي تشنّ على المدارس والمرافق الطبية؛

وإذ يبدي اهتمامه بالنسبة لأولئك العائدين إلى مناطقهم، بما فيها تلك التي تمت استعادتها من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «المعروف كذلك باسم داعش»، والتي جرى تخريبها بالمتفجرات من مخلفات الحرب وتحتاج إلى دعم قدرتها على الصمود وتحقيق الاستقرار، وإذ يعرب عن قلقه من الوضع الإنساني في الرقة؛

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء عدم الوصول الإنساني للأمم المتحدة إلى السكان المحاصرين في الأشهر الأخيرة، وإذ يعبر عن جزعه الشديد إزاء الحالة المأساوية لمئات الآلاف من المدنيين المحاصرين في المناطق المحاصرة في الجمهورية العربية السورية، خصوصاً في الغوطة الشرقية، واليرموك، والفوعة وكفريا، وإذ يؤكد من جديد أن الحصار الموجَّه ضد السكان المدنيين في سورية يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، وإذ يدعو إلى الرفع الفوري لجميع الحصارات؛

وإذ يعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية للمشردين داخلياً في الركبان، وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الركبان من داخل سورية والحاجة إلى حلٍّ مستدام؛

وإذ يلحظ العمل الجاري بشأن مناطق خفض التوتر، للحد من العنف كخطوة نحو وقف شامل لإطلاق النار على مستوى البلاد، وإذ يشدد على ضرورة احترام الأطراف جميعها، لالتزاماتها بالاتفاقات القائمة لوقف إطلاق النار، وأنه يجب منح إمكانية الوصول الإنساني كجزء من هذه الجهود وفقاً للقانون الإنساني الدولي؛

وإذ يؤكد من جديد أنه يجب على الدول الأعضاء أن تكفل امتثال التدابير المتخذة جميعها لمكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، واللاجئين والقانون الإنساني الدولي؛

وإذ يشدد على أن الوضع الإنساني سوف يستمر في التدهور أكثر في غياب حل سياسي للنزاع السوري تماشياً مع القرارَ 2254 «2015»، وإذ يدعو الأطراف جميعها إلى إحراز تقدم في هذا الصدد، وإلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج المبكر عن أي أشخاص محتجزين تعسفياً، ولا سيما النساء والأطفال؛

وإذ يعرب عن غضبه إزاء عدم الكفاية في تنفيذ قراراته 2139 «2014»، و2165 «2014»، و2191 «2014»، 2258 «2015»، 2268 «2016»،2332 «2016»، و2393 «2017»؛

وإذ يقرر أن الوضع الإنساني المدمِّر في سورية لا يزال يشكل تهديداً للسلم والأمن في المنطقة؛

وإذ يؤكد على أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة بقبول قرارات المجلس وتنفيذها؛

فإنه:

1_ يطالب بأن توقف الأطراف جميعها، الأعمال العدائية دون إبطاء، وأن تنخرط فوراً في ضمان التنفيذ الكامل والشامل لهذا الطلب من جانب جميع الأطراف، من أجل مهلة إنسانية صلبة لمدة 30 يوماً متتالياً على الأقل في جميع أنحاء سورية، لتوفير المعونة الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق، والخدمات والإجلاء الطبي للمرضى والجرحى من الحالات الحرجة، وفقاً للقوانين الدولية السارية؛

2_ يؤكد أن وقف الأعمال العدائية لا ينطبق على العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «المعروف كذلك باسم داعش»، والقاعدة وجبهة النصرة، وجميع الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات الأخرى المرتبطة بتنظيم القاعدة، أو تنظيم الدولة الإسلامية، والجماعات الإرهابية الأخرى، كما صنفها مجلس الأمن؛

3_ يهيب بجميع الأطراف أن تحترم وتفي بالتزاماتها باتفاقات وقف إطلاق النار القائمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل للقرار 2268، ويهيب كذلك بالدول الأعضاء جميعها أن تستخدم نفوذها لدى الأطراف لضمان تنفيذ وقف الأعمال العدائية، والوفاء بالالتزامات القائمة، ودعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق وقف صلب ودائم لإطلاق النار، ويشدد على الحاجة إلى ضمانات ذات صلة من تلك الدول الأعضاء؛

4_ يهيب بالدول الأعضاء جميعها المعنية أن تنسق الجهود الرامية إلى مراقبة وقف الأعمال العدائية، استناداً إلى الترتيبات القائمة؛

5_ يطالب كذلك_ فور بدء وقف الأعمال العدائية_ بأن تسمح الأطراف جميعها بالوصول الآمن والمستدام ودون معوقات كل أسبوع للقوافل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية، إلى جميع المناطق المطلوبة والسكان، وفقاً لتقييم الأمم المتحدة للحاجة في جميع أنحاء سورية، ولا سيما أولئك الذين يبلغ عددهم 5,6 مليون نسمة في 1,244 منطقة بحاجة ماسة، بما في ذلك 2,9 مليون شخص في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة، وفقاً للتقييم الأمني الموحَّد للأمم المتحدة؛

6_ يطالب كذلك_ مباشرة بعد بدء وقف الأعمال القتالية_ بأن تتيح الأطراف جميعها للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين القيام بعمليات إجلاء طبي آمنة وغير مشروطة، استناداً إلى الحاجة الطبية والملحة، وفقاً للتقييم الأمني الموحَّد للأمم المتحدة؛

7_ يكرر طلبه، ويذكّر السلطات السورية على وجه الخصوص، بأن تمتثل الأطراف جميعها فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب مقتضى الحال، والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين، فضلاً عن ضمان احترام وحماية العاملين جميعهم في المجال الطبي وموظفي المساعدة الإنسانية الذين يشاركون حصراً في الواجبات الطبية، ووسائل نقلهم ومعداتهم، فضلاً عن المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى، وأن تنفذ تنفيذاً كاملاً وفورياً كل أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة جميعها؛

8_ يطالب الأطراف جميعها بتيسير المرور الآمن ودون عراقيل للموظفين الطبيين وموظفي المساعدة الإنسانية الذين يعملون حصراً في الواجبات الطبية، ووسائل نقلهم ومعداتهم، بما في ذلك المواد الجراحية، لجميع المحتاجين، بما يتفق مع القانون الإنساني الدولي، ويكرر مطالبته بأن تقوم جميع الأطراف بنزع السلاح من المنشآت الطبية، والمدارس والمرافق المدنية الأخرى، وتجنب إنشاء مواقع عسكرية في المناطق المأهولة بالسكان والكف عن الهجمات الموجَّهة ضد المقاصد المدنية؛

9_ يحيط علماً وتقديراً بالطلبات الخمسة التي حددها منسّق الإغاثة في حالات الطوارئ في 11 كانون الثاني/2018 أثناء بعثته إلى سورية، ويهيب بالأطراف جميعها أن تيسِّر تنفيذ هذه الطلبات الخمسة وغيرها من أجل ضمان تقديم مساعدة إنسانية، ملتزمة بالمبادئ ومستدامة ومحَسَّنة، إلى سورية في عام 2018؛

10_ يهيب بالأطراف جميعها أن ترفع فوراً الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك في الغوطة الشرقية واليرموك والفوعة وكفريا، ويطالب الأطراف جميعها بأن تسمح بتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، والكف عن حرمان المدنيين من الأغذية والأدوية التي لا غنى عنها لبقائهم، وتمكين الإجلاء السريع والآمن وغير المعوق لجميع المدنيين الذين يرغبون في المغادرة، ويشدد على ضرورة أن تتفق الأطراف على المهل الإنسانية، وأيام التهدئة، ومواقع وقف إطلاق النار، والهدن المحلية، للسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول الآمن ودون إعاقة إلى المناطق المتضررة جميعها في سورية، مشيراً إلى أن القانون الإنساني الدولي يحظر تجويع المدنيين كوسيلة للقتال؛

11_ يدعو إلى أن تتخذ الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام على وجه السرعة كمسألة ملحَّة في جميع أنحاء سورية؛

12_ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وعن امتثال الأطراف المعنية جميعها في سورية، في غضون 15 يوماً من تبنّي هذا القرار، ثم في إطار تقاريره عن القرارات 2139 «2014»، و2165 «2014»، و2191 «2014»، و2258 «2015»، و2332 «2016»، و2393 «2017»؛

13_ يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعلي.

هدنة إنسانية وأجندة أمريكية متهاوية

صوّت أعضاء مجلس الأمن الدولي بالإجماع، يوم السبت 2018/2/24، لصالح مشروع قرار بشأن فرض الهدنة الإنسانية لمدة 30 يوماً في جميع الأراضي في سورية.

وقد استطاعت روسيا الاتحادية، بعد شد وجذب ومماحكة، وعبر وسائل العمل السياسي والدبلوماسي داخل وخارج أروقة مجلس الأمن، من ممارسة الضغط الكافي واللازم لتعديل مشروع القرار، وتمريره والموافقة عليه، بعيداً عن مساعي الإدارة الأمريكية من أن توظف الدم السوري لخدمة أجندتها، والتي ترافقت مع الكثير من التعبئة الإعلامية المتاجرة بالكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريين، قاطعة الطريق أمامها من أن تجعل من المأساة السورية معبراً لتحقيق أهدافها.

وبعيداً عن أوهام الإدارة الأمريكية وأجندتها المتهاوية، فإن هذا القرار سيعمق الفرز بين الجماعات المسلحة، حيث استثنى الجماعات المسلحة المصنفة كتنظيمات إرهابية مثل: «داعش» و«النصرة» وأشباههما، كما أنه سيفتح الطريق من أجل استئناف العملية السياسية، والمضي بالحل السياسي على أساس القرار 2245.

«الإرادة الشعبية»

يرحب بقرار مجلس الأمن حول إعلان الهدنة في سورية

يرحب حزب الإرادة الشعبية بقرار مجلس الأمن حول إعلان الهدنة، على الأراضي السورية جميعها لمدة ثلاثين يوماً، وإدخال المساعدات الإنسانية.

إن أهمية هذا القرار تكمن في أنه يساهم في إيقاف سفك الدم السوري، ويقطع الطريق على توظيف المأساة السورية في تمرير الأجندة الأمريكية، ويعمق الفرز بين الجماعات المسلحة، ويفتح الطريق مجدداً أمام استئناف العملية السياسية.

إن وضع حد نهائي للكارثة الإنسانية، لن يكون إلا من خلال الإسراع بالحل السياسي على أساس القرار 2254، باعتبار أن ذلك هو المعيار الحقيقي لشعور أي طرف بالمسؤولية تجاه الدماء السورية النازفة، ومن هنا فإن الخطوة المنطقية الملموسة التالية، يجب أن تكون انخراط كل الأطراف في تطبيق مخرجات مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري فوراً.

دمشق
2018\2\24

حزب الإرادة الشعبية

جبهة التغيير والتحرير

جبهة التغيير والتحرير
تصريح صحفي

تعرب جبهة التغيير والتحرير عن ترحيبها بقرار مجلس الأمن ذي الرقم 2401، والذي ينص على هدنة إنسانية شاملة في سورية، وترى أن في هذا القرار حماية للمدنيين، وتحييداً واضحاً لهم عن الصراع، عبر منع استغلال المناطق السكنية.

كما ترى في القرار تكريساً لعزل النصرة وداعش وأشباههما، وتطالب مختلف الأطراف بالالتزام بهذه الهدنة، وتركيز الجهود على إنهاء النصرة وداعش.

إن هذه الهدنة تعيد المسار السياسي إلى دائرة الضوء، الأمر الذي يتطلب العمل الفوري والجاد لتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، عبر تشكيل اللجنة الدستورية، تماشياً مع القرار 2254 ودون إبطاء، ولدفع مسار جنيف نحو المفاوضات المباشرة لإنجاز الحل السياسي.

دمشق
24 شباط 2018

بلاغ عن اجتماع المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية

عقد المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية اجتماعه الدوري، بحضور أعضاء اللجنة الاستشارية والمحكمة الحزبية، وذلك بتاريخ 2018\2\24

بحث الاجتماع آخر تطورات الوضع السياسي، وناقش مختلف جوانب العمل الحزبي في المجال النقابي والإعلامي والتنظيمي، واتخذ بشأنها التوصيات والقرارات المناسبة.

توقف الاجتماع مطولاً عند تطورات الأزمة السورية بين اجتماعي المجلس، وخلص إلى جملة استنتاجات في هذا المجال، ومنها:

– أن الصراع الدائر في سورية، يكثف في المحصلة الصراع بين خيارين حول آفاق تطور الوضع الدولي، خيار قائم على الالتزام بالقانون الدولي واحترام خيارات الشعوب في تقرير مصيرها، وحل بؤر التوتر بالطرق السلمية، تمثله القوى الدولية الصاعدة، وخيار يحاول الإبقاء على الهيمنة والاستفراد بها، وإشاعة الفوضى، تمثله قوى الهيمنة الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً، وضمناً دور الكيان الصهيوني بشكليه المكشوف والمستتر.

– إن الاستراتيجية الراهنة لقوى الحرب، تكمن في استدامة الاشتباك، وتأخير الحل السياسي إلى أبعد وقت ممكن، بعد أن تأكدت بأنها عاجزة عن الاستفراد بالوضع السوري، في ظل تراجعها الاستراتيجي، وهي تستخدم في ذلك ما تبقى لديها من قوى، وأدوات، وبالأخص عملية التخادم بين متشددي الطرفين.

– ثمّن الاجتماع نتائج الحوار الوطني في سوتشي، والبيان الختامي الصادر عنه، المتوافق عليه بين أغلب القوى الدولية والإقليمية، بما فيها الأمم المتحدة، والدور الذي لعبه هذا المؤتمر في تحريك العملية السياسية ، وشدد الاجتماع، بأنه رغم كل التصعيد الذي حدث مؤخراً فإن الحل السياسي على أساس القرار 2254 ما زال ممكناً وضرورياً وخياراً وحيداً للأزمة السورية.

– ضرورة التحضير جدّياً للمرحلة المقبلة، مرحلة الحل السياسي وتطوير وتعميق رؤية الحزب وخطابه في العديد من الملفات والقضايا التي تتطلب المعالجة مثل: مسألة الدستور اللاحق وغيره من القضايا.

– وفيما يتعلق بالوضع الميداني، صادق المجلس على البيانات التي أصدرتها هيئة الرئاسة بين الاجتماعين، فيما يتعلق بالعدوان التركي على عفرين، والعدوان الصهيوني، وضرورة تحييد المدنيين في الصراع الدائر في العديد من مناطق البلاد مثل: الغوطة وإدلب وعفرين، ودمشق، وتجريم من يتحمل مسؤولية سفك الدم السوري، وثمن الاجتماع دور ونشاط الرفاق في البنى واللجان المتعلقة بالعملية السياسية.

■ المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية
دمشق 2018\2\24

طلاب الكليات الطبية.. فشل أم تفشيل؟

مشاكل الطلاب الجامعيين عديدة ومتنوعة، وهي ليست جديدة بجميع الأحوال، ولعل أهمها بالنسبة للطالب هو: غياب الكتاب الجامعي، الأمر الذي يدفع الطلاب اضطراراً للاعتماد على المحاضرات، والكراسات، وأسئلة الدورات المتوفرة في المكتبات.

■ نوار الدمشقي

هذه المشكلة العامة كانت انعكاساتها أكثر سلبية بالنسبة لطلاب الكليات الطبية في جامعة دمشق، وذلك لتشابكها وتراكبها مع بقية المشكلات التي تواجههم، حتى أصبحت مصدر إدانة لهم من قبل البعض من دكاترتهم وأساتذتهم الجامعيين، مع الأثر السلبي لذلك على أدائهم وتحصيلهم العلمي.

من التفوق إلى الفشل!

من المتعارف عليه، أن طلاب الكليات الطبية، يعتبروا من نخبة الطلاب المجتهدين والمتفوقين، الذين حازوا على علامات مرتفعة بنتيجة امتحانات الثانوية العامة بالفرع العلمي، وغالبية هؤلاء سبق أن تعودوا على تنسيق أوقاتهم، وترتيب أولوياتهم، وبذل جهودهم وحسن استثمارها، من أجل تحصيل العلامات التي تؤهلهم لتحقيق طموحهم وحلمهم بإحدى الكليات الطبية.

لكن حسابات الحقل والبيدر بالنسبة لهؤلاء لم تكن حسب ما توقعوه بعد دخولهم الجامعة، بسبب أوجه المعاناة العديدة التي يواجهونها، وعلى مستويات عديدة ومختلفة، بحيث جعلت من بعضهم يشعرون بأنهم دون قيمة، بل وفاشلين حسب تقييمات بعض الدكاترة لهم!

أما كيف تحول هذا الطالب من مجتهد ومواظب وطموح، إلى فاشل أو دون قيمة داخل الجامعة فهو العجب العجاب!

رأي الطلاب

فيما يلي استعراض لآراء بعض طلاب الكليات الطبية، بعضها من صفحات التواصل الاجتماعي، عن مشاكلهم وهمومهم:

غالبيتنا سجلنا الطب والصيدلة عن حب وهواية، وليس فقط لأننا حصلنا على علامات مرتفعة بالثانوية، وبظل الوضع غير المثالي لن نستطيع أن نكون مثاليين، فكيف يلام الطالب وقد سلبت منه أحلامه؟.

لم نشعر بقيمتنا في الجامعة، لا من المعيدين المسؤولين عن مواد العملي، ولا من دكاترة المواد، الذين يطالبون بالحضور، وبالمقابل يمنعون طرح الأسئلة خلال المحاضرات، وحتى من قبل موظفي شؤون الطلاب غير المتجاوبين، والذين يتعاملون معنا بشكل سيئ.

منظومة التعليم فيها الكثير من الفجوات، والتعلم الذاتي غير متاح أمام غالبية الطلاب لأسباب كثيرة «الدوام الطويل_ أزمة المواصلات والساعات الطوال المضاعة فيها_ شبكة نت سيئة_ كهرباء غير مستقرة_ ...» وبالتالي تم الاعتياد على نمط التلقي، وضاعت الرغبة في البحث والتقصي والاستنتاج.

عندي 8 مواد منها 6 مواد عملي، يوم الأحد من الساعة 7 صباحاً وحتى5 مساءً نظري، بقية الأيام هناك 4 ساعات عملي يومياً، وكل مادة عملي فيها حفظ وتسميع وتجهيز ورسم ودفاتر، والنتيجة أننا بالكاد نستطيع استدراك مواد العملي، ولا يبقى وقت لدراسة النظري، إلا القليل.. ضغط كبير بحيث لا نتمكن من البحث عن مراجع للنظري ولا حتى وقت للراحة.

من حق الطالب أن يتوفر له مدرج مريح للحضور مع متمماته من تهوية وتكييف وتبريد، فالمدرجات سيئة من حيث التجهيزات، وإمكانات الجامعة ضعيفة على مستوى المخابر، والأدوات، والمدرجات، والعملي وغيره.

المناهج كبيرة وضخمة، فيها الكثير من الحشو بالمعلومات التفصيلية، الموضوع ليس بكم المعلومات بل بنوعيتها، والطلاب يسعون لتحصيل علامة النجاح فقط، أو مهمتهم أصبحت البصم لتحصيل علامات أعلى من أجل الاختصاص والباقي يترك.

بعض الكتب المقررة والمتوفرة عمرها 25 سنة، وهي تعتمد على مراجع علمية منذ القرن الماضي، دون مواكبة لمستجدات العلوم والأبحاث الجديدة.

اعتماد الدكاترة على السلايدات، وترك البقية المتبقية على عاتق الطالب، ومع عدم توفر كتب للمواد، يتوسع المجال أمام الاعتماد على المحاضرات المتوفرة في المكتبات.

لو توافرت المادة العلمية اللائقة بين أيدي الطلاب، لما لجأوا للمحاضرات والكراسات.

هناك ما يمكن تسميته ماراثون السلايدات خلال المحاضرات، فهل يعقل أن يمرر 80 سلايد خلال ساعة واحدة.

الدكتور الملتزم والمهتم بالطالب ومستقبله أصبح قطعاً نادراً.

لا يوجد تنظيم بين برامج العملي وبرامج النظري.

مندرس مندرس ومنتعب لنجيب علامة منيحة بالعملي، بس كل الجهود بتضيع، وما بتعرف وين بتروح العلامات.. فبتروح المنافسة وبيضيع الحماس.

الكتاب المقرر بوادي، والمحاضرات من خارج الكتاب، والسلايدات بواد آخر، وأسئلة الامتحان سلامتك، وحلها إذا بتحلها.

استنتاجات

آراء الطلاب أعلاه، تعبر عن بعض من همومهم ومشاكلهم فقط، وليس جميعهًا، كما توضح ما آل إليه حال هؤلاء من الإحساس بالعجز والفشل، بعد أن كان طموحهم مشروعاً، لما يمتلكونه من عوامل الاجتهاد والتفوق والجدية وحسن استثمار الإمكانات.

ومن جملة الآراء أعلاه، يمكن أن نستخلص الاستنتاجات التالية:

توجد فجوة كبيرة بين نموذج التعلم، خلال المرحلة الثانوية، والمرحلة الجامعية.

يوجد غياب للكتاب الجامعي، وعدم اعتماد مراجع علمية موحدة ومحددة وموثوقة رسمياً للمواد.

هناك فجوة بين الطالب والجامعة ودكتور المادة.

هناك فروق في أساليب أداء الدكاترة والأساتذة، مستقطب أو منفر على مستوى الحضور.

المنهاج المعتمد يعتبر كبيراً وكثيفاً.

هناك عدم تنسيق بين العملي والنظري، على مستوى البرامج، ينعكس سلباً على مصلحة الطالب.

هناك ضعف بالإمكانات المتوفرة في الجامعة على كافة المستويات.

الاعتماد على ما توفره المكتبات من محاضرات وكراسات، يعتبر بالنسبة للطلاب شر لا بد منه.

نموذج التعلم الذاتي، رغم أهميته، فرض على الطلاب، وكأنه قدر لا رادّ له.

هناك ما يمكن تسميته ماراثون السلايدات خلال المحاضرات فهل يعقل أن يمرر 80 سلايد خلال ساعة واحدة

فجوة كبيرة غير مرممة

مما لا شك فيه، أنه بعد 12 عاماً من الدراسة القائمة على الحفظ والتلقين غالباً خلال مرحلتي الدراسة الأساسية والثانوية، ستكون هناك فجوة كبيرة واجبة الترميم، من أجل المضي بأسلوب الدراسة القائم على البحث والاستقصاء، والاعتماد على نمط التعلم الذاتي، الذي فرض على الطلاب بسبب غياب الكتاب الجامعي، أو المرجع العلمي الموحد، المعتمد والموثوق رسمياً من قبل الجامعة والدكاترة المسؤولين عن كل مادة.

كما يوجد فارق كبير آخر، بين نمطي التعليم حسب البرامج المقررة، وبين الحصة الدرسية التي لا تتجاوز مدتها 45 دقيقة، وبين المحاضرة التي قد تطول لمدة تصل إلى 4 ساعات متواصلة، ناهيك عن جفاف المواد وعدم الاهتمام بأسلوب الجذب والتحريض على المشاركة، بل ومنعها في بعض الأحيان من قبل الدكاترة والأساتذة.

ومع إضافة عدم توفر التجهيزات اللوجستية اللازمة، من مدرجات ومخابر وأدوات ووسائل إيضاح وغيرها، وتضافرها مع الظروف الحالية المرتبطة بالواقع المعيشي والخدمي، على مستوى النقل والمواصلات والكهرباء والنت والمصاريف وغيرها، يصبح الحضور بالنسبة للطالب عبئاً كبيراً، وخاصة لمواد النظري، كما وتصبح المحاضرات المطبوعة والكراسات المتوفرة في المكتبات هي البديل المتاح أمامه، عسى يستطيع مع بذل الكثير من الجهود أن يحقق حلمه وطموحه.

بعض حلول!

النتيجة، أنه لا حل حسب رأي غالبية الطلاب، إلا بأن يتم اعتماد كتب علمية حديثة وموثوقة ومتكاملة، سواء من تأليف الدكاترة لكل مادة وهو الأفضل، أو باعتمادها من وزارة التعليم العالي، على أن يتم الالتزام بمضمونها من قبل الدكاترة، مع اقتران ذلك بقائمة مراجع علمية معتمدة رسمياً لكل مادة، من أجل حسن سير عملية التعلم الذاتي المعتمدة على البحث والاستقصاء والاستنتاج.

بالإضافة لذلك، لا بد من استكمال وترميم النواقص اللوجستية المتممة للعملية التعليمية، وخاصة بجانبها العملي، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة فسح المجال أمام الطلاب للمناقشة والاستفسار، خلال محاضرات النظري، مع عدم إغفال أهمية أن يكون البرنامج المعتمد للمحاضرات «نظري_ عملي» مريحاً وغير مضغوط بما يحقق الغاية منه بالنسبة للطلاب، وهي: الحصول على المعلومة العلمية، بغض النظر عن موضوعة الامتحانات والتقييم والعلامات.

وإلا فلا عجب أن يتحول الطالب من الشغف والرغبة والطموح والإمكانات والاجتهاد، إلى اليأس والإحباط والفشل والتهميش!

تعديل السياسات ضرورة

إذا كان ما سبق، يعتبر جزءاً من إعادة هيكلة، فإنه مما لا شك فيه أن جملة السياسة التعليمية المتبعة أصبحت بحاجة لإعادة هيكلة كلّية وجامعة، بمراحلها كافة، وعلى مستوياتها كافة، كمدخلات ومخرجات، وآفاق مرجوة ومرتبطة بالواقع الاقتصادي الاجتماعي، والمصلحة الوطنية عموماً.

بمعنىً آخر أكثر مباشرة ووضوحاً، يمكننا القول: إن السياسات التعليمية المتعبة، كجزء من السياسات الليبرالية المعتمدة، والممارسة حكومياً، بشكل عام وعلى المستويات كافة، هي المسؤولة أولاً وآخراً عن حال الطلاب ومآلهم، وهي سياسة تفشيل يتم تجييرها وتحميل مسؤوليتها للطالب، كي يعتبر نفسه بالمحصلة هو الفاشل، وغير القادر على متابعة التحصيل العلمي، أو يُنظر إليه على هذا الأساس، وعلى ذلك، فإن تعديل السياسات عامة، والتعليمية خاصة، يصبح ضرورة مرتبطة بالحاضر والمستقبل، لما يمثله الطلاب من بوابة عبور نحو المستقبل الوطني المأمول، وهو ضرورة وطنية على هذا الأساس.

الدراهم مراهم وصحة المواطن بسلامتك!

لا أخلاقية ولا إنسانية ولا سلامة للمواطن، هكذا.. وبسرعة منقطعة النظير، تم إنجاز التسوية فيما بين الجمارك، وثلاث مشافي خاصة بدمشق، على مخالفة ضبط شبكات دوائية وقثطرات قلبية منتهية الصلاحية.

■ عادل ابراهيم

ففي مطلع شهر شباط تداولت وسائل الإعلام، بالكثير من الإدانة والاستهجان، خبر ضبط شبكات دوائية وقثطرات قلبية منتهية الصلاحية في 3 مشاف خاصة بدمشق.

وبتاريخ 2018/2/22 وَرد عبر إحدى الصحف المحلية: أن أصحاب المشافي الثلاث المخالفة، أنجزوا تسوية مع الجمارك، ومصالحة على المخالفات لديهم.

البداية

لقد ورد عبر صحيفة تشرين الرسمية بتاريخ 2018/2/13، أن مصدراً مطلعاً في الضابطة الجمركية، بيّن أن الدوريات الجمركية قامت بناءً على إخبارية، بضبط شبكات دوائية، وقثطرات قلبية منتهية الصلاحية في 3 مشاف خاصة، لافتاً إلى أن الضابطة الجمركية تتابع هذه القضية منذ 15 يوماً، وعند معرفة توقيت توزيع المورد لهذه المشافي، تم الدخول في وقت واحد من قبل الدوريات الجمركية، بالتعاون مع مديرية صحة دمشق، وبناء عليه جرت مصادرة جميع المنتجات المخالفة من داخل غرف العمليات وحجزها.

وبيّن المصدر: أنه نظراً لحساسية هذه القضية لكونها إنسانية وأخلاقية تمس صحة المواطن وسلامته، سيكون هناك تشدد كبير في الإجراءات المتخذة بحق المشافي المخالفة، حيث لن تتم المسامحة بأية قثطرة قلبية... لافتاً إلى أن أحد المشافي قدّم البيانات الجمركية بغية التهرب من المخالفة، لكن حتى لو تم الالتفاف على المخالفة بهذا الإجراء، الذي سيتم التدقيق فيه كثيراً نظراً لخطورة هذه القضايا الإنسانية والأخلاقية، ستكون هناك مخالفة انتهاء الصلاحية، التي لا يمكن في أية حال من الأحوال التخلص من هذه المخالفة الجسيمة، لذا سيتم اتخاذ كل الإجراءات القانونية بحق هذه المشافي الثلاثة، التي ستحال مخالفاتهم بموجب ضبوط موثقة إلى القضاء المختص، بغية اتخاذ العقوبات اللازمة المشددة.

النهاية

لقد طالعتنا إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/2/22، أن مصدراً مسؤولاً في الضابطة الجمركية بيّن، حول ضبط قثاطر قلبية لدى بعض المشافي الخاصة بدمشق: أن أصحاب المشافي الثلاث المخالفة، أنجزوا تسوية مع الجمارك ومصالحة على المخالفات لديهم، وتم إيداع مبلغ نحو 30 مليون ليرة، حيث كل مشفى أودع نحو 10 ملايين ليرة، ريثما تتم عملية المصالحة، مبيناً: أن أصحاب المشافي لجأوا للمصالحة، لكونها الطريق الأفضل لإنهاء المخالفة جمركياً، مقدراً قيمة المهربات لدى المشافي الثلاثة بأنه يتجاوز 220 مليون ليرة.

وفي تفاصيل قيمة القثطرة بين المصدر: أنها ما زالت خلافية بين الجمارك وإدارات المشافي المخالفة، حيث يسعى أصحاب المشافي للتقليل من قيمة هذه الأدوات الطبية المصادرة لديهم، بينما تبحث الجمارك عن القيمة الفعلية لهذه الأدوات، وتحصيل قيم الغرامات بناءً على هذه القيم.

وعن مصير الأدوات الطبية المصادرة بعد عقد المصالحة مع أصحاب المشافي، بيّن: أنه لا يمكن إعادة تسليم هذه الأدوات لهم، وأنه سوف تتم إحالتها للجانٍ خاصة للتعامل معها، بالتعاون مع نقابة الصيادلة والأطباء، ووزارة الصحة.

أيّ بؤسٍ؟!

10 أيام بين البداية والنهاية، كانت كفيلة بأن تتحول القضية من: «كونها إنسانية وأخلاقية تمس صحة المواطن وسلامته»، إلى: «بحث الجمارك عن القيمة الفعلية لهذه الأدوات، وتحصيل قيم الغرامات بناء على هذه القيم»!.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أنه لن يتم إتلاف هذه المواد المصادرة، كما هو مفترض، كونها منتهية الصلاحية، بل سـ «تتم إحالتها للجان خاصة للتعامل معها، بالتعاون مع نقابة الصيادلة والأطباء، ووزارة الصحة»!

هكذا وبكل بساطة «أصحاب المشافي لجأوا للمصالحة لكونها الطريق الأفضل لإنهاء المخالفة»، وليضرب بعرض الحائط الحديث عن الإنسانية والأخلاقية وصحة المواطن وسلامته، والتشدد الكبير في الإجراءات المتخذة بحق المشافي المخالفة، مع كل الإدانة والاستهجان التي رافقت الإعلان عن ضبط المخالفة في حينها، بحيث بقي الأهم وهو: ما يمكن أن تحصله الجمارك من غرامات لقاء هذه «المخالفة» فقط!

والنتيجة أيها الكرام، أن صحة المواطن وسلامته ليست بخير على الإطلاق، في ظل استمرار تغول الاستثمار الخاص في القطاع الصحي، الذي لا يعنيه إلا ما يحققه من أرباح لقاء هذا الاستثمار، وفي ظل هذا النمط من التراخي واللامبالاة بصحة المواطن وسلامته رسمياً.

ولعل ما سبق هو مثال حيّ عن هذا الواقع الأليم، والذي يتجلى فيه مقدار المحاباة لأصحاب الاستثمارات ومصالحهم، على حساب المواطنين، وصحتهم وحياتهم.

40 ضحية لتطبيق اللائحة الداخلية الجديدة في كلية الطب بحلب؟

لم يكن سامر_ طالب سنة رابعة في كلية الطب في حلب_ يتوقع أن يجعله رسوبه ضحية خطط دراسية جديدة وقديمة، تائهاً في بحر من قرارات جامعية، ووزارية متناقضة، ليصبح مستقبله كطبيبٍ على حافة الهاوية.

■ محمد الواوي

ففي العام الدراسي 2015–2016 كان طلاب كلية الطب في جامعة حلب، يتابعون دراستهم بناء على الخطة الدراسية القديمة، ولم يكن هناك أية بوادر لخطة جديدة، ولسوء الحظ لم يحالف النجاح عدداً من طلاب السنة الرابعة، فرسبوا، وبذلك أعاد الطلاب الراسبين سنتهم الرابعة في العام الدراسي 2016–2017، العام الذي حمل قرار تطبيق الخطة الدراسية الجديدة، أو ما يعرف باللائحة الداخلية الجديدة لكلية الطب، الصادرة عن وزارة التعليم العالي.

وهنا تساؤل طرحه الطلاب الراسبون في السنة الرابعة بدهشة: هل سنتقدم الامتحان بناءً على الخطة القديمة أم الجديدة؟

قرارات متناقضة بين الوزارة والكلية

تضمنت الخطة الجديدة، نقل ثلاث مواد من السنة الرابعة إلى السنة الخامسة، وإنزال مواد من الخامسة إلى الرابعة، حيث شكل عدد المواد الكبير عبئاً ثقيلاً على الطالب الراسب، لذلك حاولت الكلية تخفيف العبء عن طريق اعتبار المواد الخمسة المنقولة من السنة الخامسة إلى الرابعة مواداً إدارية غير مرسبة، ونشر قرار معمم بهذا الموضوع، «حصلت قاسيون على نسخة منه».

صدر قرار الكلية قبل امتحان الفصل الثاني، وعلى هذا الأساس قدم الطلاب امتحانهم، بالطبع تراخى بعض الطلاب مع المواد الإدارية كونها غير مرسبة، لكن أحد المسؤولين في الهيئة الطلابية أعلن بعد الامتحان: إن المواد الخمسة تعتبر غير إدارية ومرسبة، ما شكل صدمة ومفاجأة غير سارة!

حاول الطلاب مراجعة إدارة الكلية، والامتحانات، اللتين أوضحتا: أن القرار الصادر عن الكلية يحتاج إلى موافقة وزارية، وأن الوزارة رفضت القرار كونه مخالفاً للائحتها الجديدة!

بين الرسوب والترفع

قامت فكرة الخطة الجديدة على توحيد الشهادة الجامعية، وتوحيد كشف العلامات، بحيث تصبح المواد موحدة في الجامعات السورية، لكن هناك 3 مواد غير موجودة في حلب نهائياً، وموجودة فقط في جامعة دمشق، طالبت الكلية من الوزارة إرجاع تطبيق الخطة القديمة لجامعة حلب، وبينت الإدارة لطلابها: أن الوزارة وافقت شفهياً على المقترح المقدم، وبذلك عادت الخطة الدراسية القديمة، وأصبح الطلاب الراسبون في السنة الرابعة مترفعين إلى السنة الخامسة بشكل قانوني، لكن المشكلة عادت من جديد بعد صدور قرار وزاري يرفض الموافقة على الخطة القديمة، وإلزام الجامعة بالخطة الجديدة، وبذلك عاد الطلاب ليصبحوا راسبين مرة أخرى.

مستقبل مجهول

يقول علي_ طالب سنة رابعة_: «الوضع غير واضح، كل شهر يختلف وضعنا الدراسي، فمرة نصبح طلاباً في السنة الخامسة، ثم نعود إلى السنة الرابعة في شهر أخر، دون وجود حل جذري».

دفع الأمر الكلية للبحث عن حل ثالث أسوة بجامعة تشرين، أي اعتبار الطالب من السنة الرابعة للعام الدراسي 2017–2018 بحكم المنقول إلى السنة الخامسة: ومن لديه مواد محمولة بمجملها من جميع مقرراته في كلية الطب البشري، يساوي عدد مواد السنة الخامسة، بالإضافة لما يسمح به القانون بالترفع، وحتى هذه الساعة ما زال مصير هؤلاء الطلاب مجهولاً، حيث وقعوا ضحايا تطبيق خطط قديمة وجديدة، دون مراعاة لوضع الطلاب، وخصوصية الكليات الطبية في كل محافظة.

أصيب سامر بخيبة أمل كبيرة نتيجة هذه القرارات: «أريد أن أفهم، كيف سيبدو كشف علاماتي، مع حذف وإضافة مواد جديدة، عندما سألت عمادة الكلية في أية سنة دراسية أعتبر؟ كان الجواب: أنني يمكنني أن أحضر مع طلاب السنة الرابعة، أو الخامسة، كما أشاء، هل هذا هو المنطق!؟»

مطلب مشروع برسم التعليم العالي

يعتقد الطلاب: أن الحل الأفضل هو: استمرار تطبيق الخطة القديمة حتى التخرج، أو أن تعتبر المواد المضافة إدارية غير مرسبة.

كما يطالبون وزارة التعليم العالي بالإنصات إلى مشكلتهم، وإنصافهم عبر إيجاد حل جذري لها يراعي حقهم ومصلحتهم.

«الظروف الراهنة» والمزيد من التسهيلات!

تقديم التسهيلات لتشجيع المستثمرين، والمزيد من الحرص على مصالحهم، كان العنوان العريض لجلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2018/2/18.

■ سمير علي

لقد كلف المجلس ثلاث وزارات «الإدارة المحلية_ السياحة_ الأشغال العامة» بمتابعة تنفيذ الخطة الحكومية الرامية إلى إعادة إقلاع جميع المشاريع الاستثمارية المتعثرة والمتوقفة مع القطاع الخاص في المحافظات وتقديم التسهيلات لتشجيع المستثمرين على تنشيط هذه المشاريع.

مزيد من الإعفاءات

لم يغب عن الجلسة، منح بعض الإعفاءات الإضافية للمستثمرين، حيث درس المجلس مشروع مرسوم بإعفاء المستثمرين والمودعين في فرع المؤسسة العامة للمناطق الحرة بعدرا، من بدلات الإشغال والغرامات والفوائد المترتبة عليها من 2013/1/1 ولغاية 2017/12/31 ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره، وذلك بغية تشجيع عودة المستثمرين لمزاولة نشاطهم الاستثماري، وترميم منشآتهم بعد الأضرار التي تعرضت لها بفعل الإرهاب، وتخفيف الأعباء المالية عنهم، ليمارسوا دورهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما وافق المجلس على كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان المتضمن طلبها: تمديد تبرير تأخير مدد تنفيذ العقود المبرمة مع الوزارات والجهات العامة اعتباراً من تاريخ 2018/1/26 ولغاية 2018/7/25 إضافة إلى الموافقة على استمرار العمل بالبلاغ المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة الإشكاليات التي تواجه العقود المبرمة مع الجهات العامة بسبب الظروف الراهنة اعتباراً من تاريخ 9/ كانون الثاني /2018 ولغاية 8/ نيسان /2018.

تبريرات

في تصريح صحفي عقب الجلسة، حسب ما تداولته وسائل الإعلام، كشف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، عن سبب إعداد مشروع مرسوم بتسوية أوضاع المستثمرين في المنطقة الحرة بعدرا، ومنحهم إعفاءات في سياقات محددة، وذلك تشجيعاً لهم على مزاولة النشاط الاستثماري من جديد، وتحفيزهم لترميم منشآتهم، ولاسيما أنهم تعرضوا لأضرار كبيرة خلال الفترة الماضية، سواء من جهة الآليات والبضائع، أو تضرر منشآتهم، مشيراً إلى أن الإعفاءات ستتضمن بدلات الاستثمار من 2013 إلى 2017 وهي الفترة التي توقف فيها النشاط الاستثماري، إضافة إلى الإعفاء من الغرامات والفوائد عن الفترة 2012 وما قبل، بشرط أن يكون المستثمر، أو المودع، التزم بتسديد الذمم المالية المستحقة عليه كلها.

بدوره لفت وزير الإدارة المحلية والبيئة، إلى أنه تم جرد المشروعات لمتابعة كل مشروع على حدة، مع القائمين عليه، سواء أكانوا مالكين أم ممولين أم مستثمرين ليصار إلى تقديم التسهيلات اللازمة.

تاريخ من التسهيلات

يشار إلى أن تأخير مدد تنفيذ العقود المبرمة مع الوزارات والجهات العامة، سبق وأن تم تبريرها لأكثر من مرة طيلة السنوات الماضية، ولمدة 6 اشهر تجدد تباعاً، تبريراً لهذا التأخر حتى الآن، في حين لم ترشح عن الحكومة، أو الجهات العامة، أية تفاصيل إضافية عن مآلات تلك العقود «قيد التنفيذ» والمتوقفة بسبب «الظروف الراهنة» على أثر منح المزيد من التبريرات للمتعاقدين لتأخرهم في التنفيذ!

كما يشار إلى أنه سبق وأن صدرت 4 مراسيم خلال عامي 2011– 2012 تمحورت حول إعفاء المستثمرين والمودعين في المناطق الحرة من الفوائد المترتبة على بدلات الأشغال والإيداع، في حال تم تسديد البدلات المستحقة، وقيامهم بتسوية أوضاعهم، بالإضافة إلى 12 قرار وزاري وحكومي، إضافة إلى عدة قرارات صدرت من إدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة، تتضمن العديد من التسهيلات والإجراءات التي تخدم النشاط الاستثماري والمستثمرين، وتيسير أعمالهم في هذه المناطق، وذلك حسب تصريح سابق لمعاون وزير الاقتصاد في عام 2014.

واقع الحال يقول بأن عبارة الظروف الراهنة أصبحت مطاطة بحيث تمنح من خلالها المزيد والمزيد من التسهيلات والاعفاءات للمستثمرين والمتعاقدين

«الظروف الراهنة» أصبحت مطاطة

ربما تقدير «الظروف الراهنة» هو مبرر واقعي، ومشروع لإعادة دفق الحياة في بعض المشاريع المتوقفة، عامة أو خاصة، وربما منح بعض التسهيلات المشروطة لأجل ذلك يعتبر مسوغاً ومبرراً كذلك الأمر، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة المتوخاة خلف ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

لكن واقع الحال يقول: إن عبارة «الظروف الراهنة» أصبحت مطاطة، بحيث تمنح من خلالها المزيد والمزيد من التسهيلات والإعفاءات للمستثمرين والمتعاقدين، لتضيع معها الاشتراطات التنفيذية المرافقة لها، والمرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة، مع عدم إغفال أن بعض المشاريع في منطقة عدرا الصناعية لم تتوقف طيلة السنوات السابقة، رغم «الظروف الراهنة» التي من المفترض أنها طالت الجميع!

والسؤال الذي يطرح نفسه أخيراً:

ما هو مآل كافة التسهيلات الممنوحة سابقاً للمستثمرين والمتعاقدين بسبب «الظروف الراهنة»؟ وما هي الجدوى منها على المستوى التنفيذي، وانعكاساتها الإيجابية على مستوى الاقتصاد الوطني حتى الآن؟

بدعة خدمات ما بعد استنكاف الخدمة

نقلت إحدى الصحف الرسمية تأكيد وزارة الاتصالات والتقانة، بأنها مكلّفة كغيرها من الوزارات بحسن التعامل مع المواطن، وأن ذلك يأتي ضمن أولوياتها، مبينة أنه لدى الشركة السوريّة للاتّصالات لجاناً خاصة للبحث عن الأسباب التي قام المشترك بإلغاء بوّابته لأجلها، خاصة عندما يكون الإلغاء ناتجاً عن سوء الخدمة، وليس لداعي السفر، أو عدم الحاجة للبوابة، فهنا يتم الوقوف والتّدقيق لمعرفة مكامن التّقصير.

■ مالك أحمد

ولفتت الوزارة، أنّه بالنظر إلى الناحية الاقتصادية، فكل بوّابة بسرعة 1 ميغا تحقق عائداً شهرياً قدره 3000 ليرة تقريباً، وبالتّالي فثبوت وجود تقصير من قبل أي عامل في المركز الهاتفي، أو سوء تعامل من قبل العاملين بالمراكز الهاتفيّة وحتى رؤساء المراكز تتم المحاسبة عليه دون تردد.

بدعة جديدة

رغم أهمية ما ورد أعلاه، إلا أن فيه إشارةً واعترافاً إلى أن بعض المواطنين قاموا بإلغاء اشتراكهم بخدمة الإنترنت، وذلك بسبب سوء الخدمة، كما أن التأكيد أعلاه على حسن التعامل مع المواطن، اقترن بالبحث عن أسباب إلغاء الاشتراك بخدمة الإنترنت، وخاصة في حال كان ناتجاً عن سوء الخدمة، لكنه بجميع الأحوال بعد إلغاء البوابة من قبل المستخدمين، وليس قبلها.

وحسب العرف التجاري، هناك ما يسمى بخدمات ما بعد البيع المتعارف عليها والمعمول بها، أما خدمات ما بعد استنكاف الخدمة، فهو يعتبر بدعة جديدة تسجل لوزارة الاتصالات والتقانة!

تنصل من المسؤولية!

كأن وزارة الاتصالات والتقانة لا علم لها ولا خبر عن سوء خدمة الإنترنت المزمنة بشكل عام، وضعف أداء الشبكة وبطئها، وهو ما كثر الحديث عنه، وما زال، على ألسنة المشتركين بهذه الخدمة من المواطنين، متنصلة من مسؤولياتها على هذا الصعيد، ومحملة مسؤولية ذلك بشكل مباشر، أو غير مباشر لوجود تقصير من قبل العاملين في المراكز الهاتفية، وليس لأي سبب آخر، فني أو تقني خاص بالبوابات وبالشبكة نفسها، وبالمقاسم الهاتفية وغيرها من الأسباب الأخرى، مع عدم تغييب دور ومسؤولية العاملين في المقاسم الهاتفية بعد ذلك طبعاً.

في المقابل، لم تغفل الوزارة أهمية العائد الاقتصادي من كل بوابة، والذي على ما يبدو كان السبب الأساس لاستيائها من إلغاء الاشتراك، وتحميل مسؤولية ضياع هذا العائد للعاملين في المراكز الهاتفية دون سواهم، وربما مضمون ما ورد أعلاه على هذا المستوى، هو الرسالة الحقيقية المراد إيصالها للعاملين في المراكز الهاتفية، وكأن من واجبات هؤلاء إقناع المستنكفين عن الخدمة بالعدول عن رأيهم، والاستمرار باشتراكهم، رغم سوء الخدمة، خشية المسؤولية والمحاسبة!

المهم والأهم!

ربما الأجدى بوزارة الاتصالات، أن تعمل على تلافي التقصير وسوء الخدمة، قبل أن يصل الحال بالمشتركين لإلغاء اشتراكهم وليس بعده، عندها ربما يمكن أن نقتنع بأن حسن التعامل مع المواطن من أولوياتها.

وحبذا لو تشكل لجان لهذه الغاية، للبحث عن مكامن التقصير بالخدمة بشكل دائم، من أجل تلافيها فعلاً وحقيقة، عبر الاتصال بالمشتركين ومعرفة مشكلات الخدمة والشبكة لديهم، قبل الوصول بهم للاستنكاف عن الخدمة، عندها يمكن أن يكون ذلك ضمن خدمات ما بعد البيع المتعارف عليه تجارياً، بدلاً من اللجان التي ستعمل على تقصي أسباب إلغاء الاشتراك من قبل المواطنين، والوصول لاستنتاجات بغاية تحميل المسؤولية للعاملين في المراكز الهاتفية، على أرضية فوات الريع والعائد الشهري، رغم أهمية هذا الإجراء في الأحوال جميعها.

أهالي دير الزور.. نسمعُ جعجعةً ولا نرى طحناً.!؟

ما يقارب ستة أشهر مرت على فك الحصار عن أحياء دير الزور ودحر داعش منها ومن ريفها الجنوبي «الشامية» الممتد من مدينة معدان على أطراف الرقة، إلى مدينة البوكمال على الحدود العراقية، وما زال أهالي دير الزور، في حيص بيص.!

■ مراسل قاسيون

رغم مرور هذه الفترة الزمنية إلاّ أن الأمور لم تتغير إلاّ قليلاً، بتوفر المواد الغذائية، التي عادت للارتفاع بعد إجبار الآلاف من العاملين في الدولة وأسرهم بالعودة، وهذا ما خلق أيضاً أزمات عديدة أخرى، إضافةً إلى الأزمات السابقة في الحصار وبعده، وقد نوهنا إلى ذلك في العدد السابق من قاسيون، لكن التفاعلات ما زالت مستمرة

تفاعلات جديدة

أول هذه الأزمات: ارتفاع أجور النقل من المحافظات إلى دير الزور التي لا تقل عن 8 آلاف ليرة للشخص الواحد، أي أسرة من 5 أشخاص تدفع 40 ألف ليرة، ومجدداً ألزمت المحافظة شركات النقل بفتح مكاتبها في مركز الانطلاق غير المجهز، وطالبتهم بتجهيز مكاتبهم على نفقتهم، وهذا سيكلف الأهالي أجور نقلٍ أخرى، لأن مركز الانطلاق يقع خارج الحيين. أمّا أجور السكن فهي لا تقل عن 25 ألف ليرة، أما قيمة منزل بسيط، فحدث بعشرة ملايين وما فوق. وأيضاً استمرار وتفاقم أزمة الخبز والمياه التي تأتي كل يومين أو ثلاثة لمدة ساعتين، وغالباً فقط في المناطق المنخفضة من حيي الجورة والقصور.. ناهيك عن استمرار انقطاع الاتصالات بسبب انقطاع الكبل الضوئي، وغياب الكهرباء، نتيجة خراب الشبكة المغذية سواء من محطة جندر في حمص، أو دمار العنفات الغازية في محطة التيّم جنوب شرق دير الزور، أو سيطرة قوات «قسد» على حقل ومعمل غاز كونيكو، وتخريب الشبكة الداخلية الهوائية والأرضية وسرقة مراكز التحويل ومحولات التقوية بشكل مباشر، أو بالتنحيس، وهذا ما سمح بانتشارٍ كبيرٍ لمولدات الأمبيرات الخاصة، وسعر الأمبيرٍ الواحد 1500 ليرة، التي تقدم الكهرباء فقط لمدة 5 ساعات من الساعة الخامسة مساءً إلى العاشرة ليلاً.. أي 6000 ليرة شهرياً على الأقل، بينما كان يمكن للحكومة أن تقدم مولدات متنقلة كبيرة، وتمت المطالبة بها، وهي ليست مسألة صعبة.

استمرار السلاح المنفلت

فوق ذلك كله يأتي السلاح المنفلت، والتعدي المباشر على المواطنين من بعض العناصر المستقوية ببعض الأجهزة، والموافقات الأمنية، والتحكم بدوائر الدولة خارج القانون، ليزيد الطين بلة، والأسبوع الماضي استشهد الشاب طالب الجامعة أحمد محمد السليمان نتيجة طلقة طائشة.

الموت بالألغام

كما أنه رغم إزالة الأنقاض في بعض الشوارع الرئيسة، إلاّ أن المنازل المدمرة ما زالت تعجّ بالألغام ولم يجرِ تطهيرها، وقد انفجر البعض منها وأودى بحياة العديد من الأهالي الذين ذهبوا لتفقد منازلهم، ومنهم مؤخراً طفلين وطفلتين، حيث يؤدي انفجار الألغام غالباً إلى بترٍ في الأطراف وإصابات أخرى أو الموت! وأكّد الكثيرون من الأهالي لقاسيون.

لا أحد مهتم بتأمين حاجات المواطنين السابقين، أو العائدين وحتى حمايتهم، سوى الحديث الخلبي للمسؤولين في وسائل الإعلام، أو كما يقول المثل الشعبي: نسمعُ جعجعةً، ولا نرى طحناً!

انقطاع بين الريف والمدينة

يعتبر الريف الغربي الممتد من المدينة إلى حدود محافظة الرقة بمسافة حوالي 80 كم أكثر تواجداً للسكان، لكن توجد شبه حالة انقطاع بينه وبين المدينة بسبب ارتفاع أسعار المواصلات، وعدم توفر المحروقات، حيث لم يسمح للآن بإعادة تشغيل محطات لاستجرار وبيع المحروقات، سوى لمحطة سادكوب في المدينة فقط، وكذلك بسبب الموافقات الأمنية التي يجب الحصول عليها قبل الانتقال من المدينة إليه وبالعكس، باستثناء المعلمين.

أما الريف الشرقي الممتد من المدينة إلى البوكمال وأيضاً بطول 125 كم، فبعض القرى خالية تماماً بمسافة 30 كم، من المدينة إلى بلدة البوليل وتشمل: قرى المريعية والعبد ومدينة موحسن، والذين كان عددهم قبل الأزمة أكثر من 60 ألف نسمة، وكذلك الريف الممتد من مدينة الميادين إلى مدينة البوكمال بمسافة 80 كم، باستثناء المسافة الممتدة من البوليل إلى الميادين فهي شبه خالية من الأهالي، فمن عادوا لا تزيد نسبتهم عن 10% من سكانه، رغم الطنطنة الإعلامية حول ذلك، وهم ممن كانوا في تجمعات اللجوء داخل الجورة والقصور، ومعاناتهم أكثر من الريف الغربي بالإضافة للكهرباء والماء والخدمات، وعدم توفر الخبز نهائياً، وهم يعيشون على مساعدات الهلال الأحمر فقط، وشراء بعض المواد من البقاليات النادرة التي افتتحت مؤخراً.! حيث لا تتوفر أية إمكانية للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، لعدم توفر مستلزماته من مضخات وشبكة ري وبذار وأسمدة ويد عاملة وغيرها..

تغيير الأشخاص لن يحل الأمور إذا لم تتغير السياسات والممارسات ومنع هيمنة قوى النهب المحمية من قوى الفساد في المحافظة والمركز

وعود وخوف

أغلبية من عادوا هم من كبار السن والنساء والأطفال، أمّا الغالبية الباقية من سكان ريف دير الزور الشرقي، فيقيمون على الضفة الأخرى لنهر الفرات، في مناطق تحت سيطرة داعش وقوات «قسد» ولا يستطيعون العودة لعدم إمكانيتهم العبور، ورغم الوعود بالسماح لهم بالعودة، وتوفير معبر لهم إلاّ أن ذلك لم يحدث، بسبب بعض العرقلات الأمنية وخوف الأهالي منها.

الواقع التربوي التعليمي!

لعله أسوأ الوقائع، لانعكاساته المستقبلية، فانقطاع الأطفال والطلاب مدة ست سنوات عن التعليم نتيجة هيمنة المسلحين أولاً، ثم النصرة وداعش لاحقاً مدة ثلاث سنوات، ومنعهم التعليم نهائياً بمراحله المختلفة، خلق فجوةً كبيرة، فالطفل الذي كان من المفترض أن يدخل المدرسة في عمر ست سنوات أصبح عمره 12 عاماً، والطالب الذي كان في المرحلة الإعدادية، من المفترض على الأقل أن يكون في منتصف المرحلة الجامعية، ومؤخراً افتتح مجمع تربوي لمدينة الميادين وريفها في بلدة بقرص فوقاني، ويضم 310 معلمين، ومدرسة للمرحلة الابتدائية، وتضم شعبيتين أي 80 تلميذاً، وشعبتين في بقرص تحتاني بحوالي 80 تلميذاً، أي أن عدد المعلمين ضعف عدد التلاميذ، ولا توجد مدارس إعدادية أو ثانوية، ناهيك أن أغلب الأبنية المدرسية إما مدمرة، وإما أنها عبارة عن جدران فقط دون أبواب أو نوافذ أو بقية المستلزمات، كالمقاعد وغيرها، ورغم توفر كتب المرحلة الابتدائية إلاّ أنه لا تتوفر لدى التلاميذ، لا الحقائب ولا الدفاتر ولا الأقلام، وما وزع منها كان فقط في مدارس أحياء المدينة.

كما اشتكى الأهالي والعاملون، من الفوضى الكبيرة في دوائر الدولة عموماً، وفي تربية دير الزور خصوصاً، وخاصةً أنه رغم مرور شهر ونصف على عودتهم، لم يقبضوا رواتبهم إلى الآن، كما أن مئات معاملات التقاعد والاستقالة والوفاة متوقفة بسبب الفوضى في التربية والعرقلة الأمنية.!

تغيير السياسات وليس الأشخاص

إن استمرار الأزمات والمعاناة، سمح بازدياد تجار الأزمة غنىً، مع حماتهم من الفاسدين، الذين أصبحوا من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ولهم صولة وجولة لدى المسؤولين في المحافظة أو المركز.

وما يجب التأكيد عليه في هذا الصدد: أن تغيير الأشخاص لن يحل الأمور إذا لم تتغير السياسات والممارسات، ومنعت هيمنة قوى النهب المحمية من قوى الفساد، في المحافظة والمركز.

عبْرَ جريدة قاسيون، وهي الصحيفة الوحيدة التي دخلت المحافظة وما زالت، وجه أهالي دير الزور، مناشدات، تطالب بتوفير أبسط مستلزمات الحياة لهم، ووضع حد للهيمنة والفساد الذي طال المدينة وريفها والتستر عليهما، من قبل المسؤولين، بدءاً من التعفيش والتهميش والفوضى، وصولاً إلى استمرار التعدي على حقوق المواطنين وكرامتهم، وألاّ يضع المسؤولون في أذنٍ طيناً، وفي الأخرى عجيناً!

ترتفع أسعار العقارات في المدن السورية الأساسية والمناطق الآمنة، إلى مستويات قياسية، وتشير جميع التوقعات بأن اندفاعة المستثمرين نحو القطاع الإنشائي العقاري، ستؤدي إلى ارتفاع قريب في أسعار العقارات في سورية عموماً، وارتفاع ما يسمى بالريع العقاري: أي: حصة مالكي الأراضي والعقارات من السعر، مقابل التكاليف الفعلية للإنشاء...

ريع الأرض...

حصة المالكين من أسعار العقارات

كم يبلغ الريع العقاري اليوم من أسعار العقارات؟ وما هي تكلفة الإنشاء الفعلية، وما حصتها من التكلفة؟

■ قاسيون

إن تقدير نسبة الريع العقاري الدقيقة أمر ليس بالسهولة، فهو يختلف تبعاً للمناطق، والبعد عن مراكز المدن، وتواجد المرافق الحيوية والبنى التحتية في المناطق العقارية وغيرها من العوامل الخدمية، والتي تؤثر على أسعار العقارات. ولكن قيمة العقار إذ تتأثر بهذه العوامل، على اعتبارها منافع وخدمات ذات قيمة ما، إلا أن العامل الحاسم في الارتفاع المحلي والعالمي المستمر في أسعار العقارات، يعود إلى تحوّلها إلى ملاذ للاستثمارات لتُضارب على أسعارها بالشراء الرخيص والبيع المرتفع، حيث يرتفع النشاط العقاري المضاربي، في ظروف تراجع النشاط الاقتصادي الفعلي، ويسعى أصحاب الأموال والثروات إلى تبييض أموالهم بالنشاط العقاري.

60% بالحد الأدنى

عموماً، يشكل الريع النسبة الأكبر من أسعار العقارات حالياً، وربما يكون حده الأدنى 60% من الأسعار الحالية المرشحة للارتفاع: فإذا ما أخذنا سعر بناء على الهيكل في منطقة غير منظمة، وغير مخدمة، يتبين لنا الحصة الفعلية لريع الأرض، دون قيمة الخدمات والبنى التحتية. وقد أخذنا نموذجاً من منطقة عشوائية في مدينة جرمانا، ليتبين أن أقل سعر للمتر هناك يبلغ: 60 ألف ليرة على الهيكل، تشكل منه تكاليف البناء مقدار 24 ألف ليرة، والباقي أي: 36 ألف ليرة من سعر المتر هي لريع الأرض، بشكل تقريبي.

مشروع الرازي... أغلى من بروكسل!

يشير الجميع إلى الارتفاع المرتقب في أسعار العقارات في سورية، وهو لن يكون نتيجة لارتفاع التكاليف في القطاع الإنشائي، بل نتيجة توسع الاستثمار العقاري. وتقدم الاستثمارات العقارية الجديدة حالياً نموذجاً عن مستوى الأسعار التي يمكن الوصول إليها! فقد تكون أسعار العقارات السورية تقع على موقع منخفض في سلم أسعار العقارات العالمية كسعر، إلا أن القفزات النوعية التي يحضر لها المستثمرون العقاريون في مناطق مثل: منطقة الرازي ستغير المعادلة، فإذا ما صح ما يتم تداوله عن وصول سعر المتر المربع في منطقة الرازي إلى 2 مليون ليرة، وحوالي: 4347 دولاراً للمتر المربع، فإن هذا يجعل الأسعار في هذه المنطقة في مدينة دمشق بالمرتبة 30 عالمياً من حيث أسعار العقارات عبر مدن العالم، لتأتي أسعار منطقة المشروع أعلى من أسعار العاصمة البلجيكية بروكسل: «بناء على ترتيب موقع GLOBAL PROPERTY GUIDE».

هذا وتعتبر هذه المنطقة مقامة على أراضي دولة مستملكة، ولمصلحة جهة عامة هي محافظة دمشق! فإذا ما كان «الاستثمار العام العقاري» يسعى إلى رفع السعر إلى هذه المستويات، فأين سيصل الآخرون من المستثمرين العقاريين في مرحلة أكثر استقراراً أمنياً وسياسياً؟

إن التشوه الاقتصادي الناجم عن سوق الاستثمار المضاربي يجعل السعر بعيداً جداً عن القيمة الفعلية

ما هي التكلفة الفعلية للإنشاء؟!

يعتبر قطاع الإنشاء قطاعاً اقتصادياً حقيقياً، فهو ينتج سلعاً حقيقية ذات قيمة وتتضمن عملاً بشرياً، ويفترض أن تلبي قيمة استعمالية هي حاجة السكن، أو أي استخدام آخر للبناء، إلا أن التشوه الاقتصادي الناجم عن سوق الاستثمار المضاربي، يجعل السعر بعيداً جداً عن القيمة الفعلية...

فما هي تكاليف البناء الوسطية لنمط البناء الإسمنتي التقليدي في سورية اليوم، مقابل هذه الأسعار؟ وما هي الحصة التقريبية للريع العقاري؟

تقارب تكلفة المتر المربع من البناء الإسمنتي الطابقي التقليدي اليوم: 20–28 ألف ليرة. ووسطياً 24 ألف ليرة، أي: الكلفة الوسطية للشقة السكنية من 100 متر مربع لا تتجاوز: 2 مليون– 3 مليون ليرة تقريباً. وذلك وفق التفصيلات المبينة في الجدول المرفق.

حيث تشكل تكلفة البيتون نسبة 46% من تكاليف البناء، بينما يشكل الحديد نسبة 43%، متضمنة تكاليف نقلها ومرابحها، أما النسبة الباقية من تكاليف البناء فهي لأعمال البناء، أي: للعمال وهي لا تتجاوز 11% من التكاليف الإجمالية، وحوالي 3000 ليرة للعمل البشري في المتر المربع متضمنة تكاليف قليلة للخشب المستخدم في المتر المربع. وقد تُضاف تكاليف للضرائب والرسوم، وتكاليف للأتاوات في الظروف الحالية، ولكنها تبقى جزءاً قليلاً من تكلفة المتر المربع.

في المقابل، فإن أسعار مبيع المتر المربع الهيكلي، ورغم تفاوتها الكبير بين المدن والريف، وبين الضواحي ومراكز المدن، وبين الأحياء بحسب درجة التخديم والقرب من المراكز التجارية، وبين المساكن نفسها، موقعها الطابقي، واتجاهاتها، ومزايا أخرى، إلا أن أدنى أسعار مبيع المتر إذا أخذنا دمشق وريفها نموذجاً، تسجل 60 ألف ليرة للمتر المربع، كما في منطقة وادي بردى، وقطنا، أو في المناطق غير المنظمة أو المخدمة في جرمانا، بينما يصل سعر المتر في صحنايا وأشرفية صحنايا على سبيل المثال لا الحصر إلى 130– 150 ألف ليرة للمتر، ويتراوح في المناطق المنظمة في جرمانا بين 250–500 ألف للمتر المربع، ويصل في الأحياء الأغلى في مركز دمشق، كما في حي المزرعة أو المالكي إلى أكثر من مليون ليرة للمتر المربع الجاهز، وأصبحت مليارات الليرات مطروحة في أسعار العقارات السورية.

وبشكل عام فإن سعر الأرض، أو الريع العقاري للموقع والخدمات يشكل نسبة 60% من أسعار العقارات بالحد الأدنى، وقد يصل إلى 84% من السعر، بينما التكاليف الفعلية للبناء على الهيكل فهي لا تبتعد كثيراً عن 20– 30 ألف ليرة للمتر المربع، وفق نمط البناء الإسمنتي التقليدي، حيث يحصل مالكو الأراضي والمستثمرون العقاريون على 60% من الربح بالحد الأدنى، ويحصل البناؤون الفعليون «لصروح الربح» هذه على نسبة لا تتعدى 5% من قيمة ما أنجزوه!

توزيع تقريبي لتكاليف المتر المربع السكني بسعر 60 ألف ليرة

البيتون	الحديد	أعمال البناء	ريع الأرض
11000	10000	3000	36000

تكلفة السكن قد تكون 3 مليون ليرة؟!

29%
السكن: 29% من تكاليف المعيشة الشهرية لأسرة

13
13 مليون سوري فقدوا منازلهم

870
870 ألف مسكن متضرر

220
220 ألف مسكن مدمر

ما هي تكاليف إنشاء السكن الفعلية؟!

بأخذ تكاليف إنشاء المتر المكعب من البناء الوسطية، وفق أسعار سورية اليوم، وتقسيمها على عدد طوابق افتراضي في بناء، وبمساحات معينة، تظهر تكاليف المتر المربع من الإنشاء السكني اليوم، وفق الجدول التالي:

بيتون

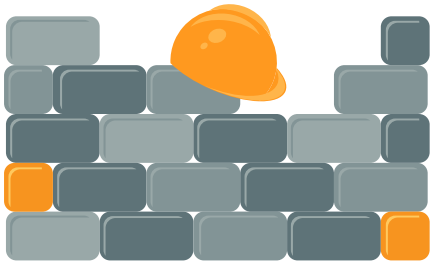

2000 ليرة أجور عمال

35000 ليرة تكلفة المتر المكعب من البيتون عيار 350:

إسمنت 17500 ليرة

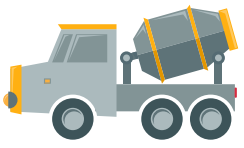

يحتاج إلى 7 أكياس إسمنت: 0,35 طن بسعر للطن: 48 ألف من مؤسسة العمران مع أجار النقل والتنزيل للمشروع تصبح 50 ألف للطن.

رمل الصب: 3200 ليرة

يحتاج إلى 0,4 متر من رمل الصب سعر المتر 7000 ليرة حسب النوع من الكسارات، مع أجار نقل 1000 ليرة يصبح المتر 8000 ليرة.
8000×0,4= 3200

البحص: 6400 ليرة

يحتاج إلى 0,8 متر من البحص سعر المتر: 7000 ليرة حسب النوع مع أجار نقل 1000 ليرة تقريباً يصبح المتر حوالي 8000 ليرة.
8000×0,8= 6400 ليرة

6000 ليرة مربح مبيع حيث يباع بحدود 35 الف ليرة للمتر المكعب ويكلف بحدود 29 الف ليرة. بنسبة ربح من السعر 17% تقريباً.

33000 ليرة للحديد

تكلفة الحديد بوسطي استخدام 100كغ حديد/ م 3 بيتون

يختلف سعر طن الحديد بحسب قطر الحديد، وحالياً سعر الطن من الأقطار الصغيرة: 350 ألف – سعر طن الحديد أقطار كبيرة: 320 ألف. وبأخذ وسطي 330 ألف للطن، فإن كلفة 100 كغ من الحديد تبلغ 33000.

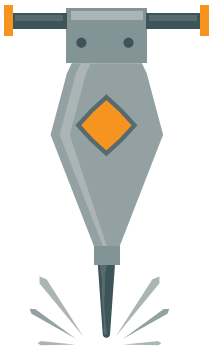

8000 ليرة أعمال بناء

تكلفة الخشب وأعمال حديد التسليح وأجور نجارة

تكلفة يد عاملة لمتر الحديد: 2000 ليرة. تكلفة الخشب 1000 ليرة. أجرة عمال نجارة وصب 4000– 5000 ليرة في حال استخدام جبالة، وترتفع بحال عدم استخدامها.

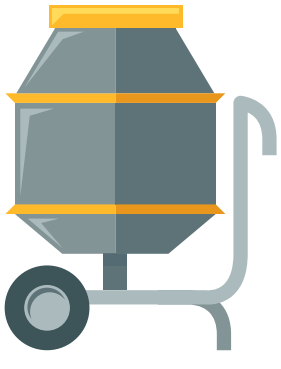

76000 ليرة تكلفة المتر المكعب

24 ألف ليرة تكلفة المتر المربع الوسطية

حيث إن المتر المكعب تحتسب لبناء بأكمله، بافتراض أربع طوابق، ومساحة طابقية 220 متر، بشقتين 100 متر لكل شقة، و20 متر درج تخديم.

استملاك عكسي...

■ عشتار محمود

يشكل السكن نسبة 29% من تكاليف المعيشة الشهرية المقدرة لأسرة سورية في بداية العام الحالي، وبوسطي لقيمة الإيجار بين دمشق وضواحيها: 80 ألف ليرة شهرياً: بينما 125 ألف في ضاحية دمر، و70 ألف في جرمانا، و50 ألف في ضاحية قدسيا. وقيمة الإيجار هذه تبلغ 200% من الأجر الوسطي الشهري، أي تحتاج إلى أجرين ونصف شهرياً لتدفع الإيجار.

يحتاج المواطن اليوم في سورية إلى 20 سنة من الأقساط الشهرية 80 ألف ليرة ليستطيع شراء منزل بسعر وسطي: 20 مليون ليرة! وهذا المستوى من الأسعار متجه نحو الارتفاع، ليرفع معه أسعار الإيجارات بكل تأكيد، بل وعموم المستوى العام للأسعار، حيث للعقارات أثر عام على الأسعار، وارتفاعها مؤشر للتضخم، وفقدان العملة لقيمتها. أما لماذا سعر العقارات مرتفع إلى هذا الحد؟ فالسبب بسيط ويكمن في المضاربة على أسعار الأراضي والعقارات، ولأن أصحاب الأموال والمالكين في ظروف النشاط الاقتصادي الفعلي ضعيف الجدوى، لا يجدون طريقاً أسهل من رفع سعر ما يملكون، لمضاعفة أموالهم...

أما القيمة الفعلية للعقار المنشأ، فتكمن بعيداً في العمل المبذول لتجهيز ونقل مواد البناء الأولية، وتجهيز الأرض للبناء، والعمل المبذول في البناء بحد ذاته، وهذه كلها لا تشكل إلا نسبة تتراوح بين أقل من 20% وصولاً إلى 40% من سعر العقار، والباقي لريع الأرض. إن إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وتحويل العقارات إلى سلعة تستخدم لحاجتها، وليس لتبييض الأموال، وقابلة للتداول من قبل محتاجيها الفعليين، أي: حوالي 13 مليون سوري فقدوا منازلهم! هي مسألة ملّحة ومنطقية في المرحلة القادمة لحل واحدة من المشاكل الاجتماعية الكبرى التي إن لم تحل، فإن العواقب الاجتماعية والسياسية ستكون وخيمة على من حرم السوريين من حاجتهم للمأوى... أما الحل فيكمن في عدة مجالات، ولكن جوهره الأساس، هو: إنهاء النسبة المرتفعة لريع الأرض والعقارات، وإعادة الجزء الأكبر من الأراضي كما كانت تاريخياً ملكية عامة، وسعرها قريب للصفر! أما كيف فالطريقة سهلة، فإن كانت الدولة التي تهيمن عليها مصالح الكبار تستملك تاريخياً من الفقراء ليستثمرها الأغنياء، فإن العملية يفترض أن تنقلب. أي: يجب أن تعيد الدولة استملاك أراضيها التي وهبتها للمستثمرين، وتحولها إلى ملكية عامة، وتستخدم في قطاع إنشائي يهدف إلى تأمين السكن، وليس إلى تبييض الأموال، ولكن هذا الإجراء البسيط للاستملاك لينعكس من الأغنياء للفقراء، يحتاج أن يكون لعموم السوريين إمكانية وصوت وقدرة على تحويل الضرورة إلى إمكانية.

عالجت المنظومة المالية العالمية الأزمة المالية في عام 2008، بتوسيع الأزمة إلى مستويات غير مسبوقة، أي: عالجت الداء بالداء، وكبرت الفقاعة المالية التي انفجرت في عام 2008 بمعدلات قياسية عبر سياسة إسكات السوق المالية، بتزويدها بالمال السهل المتدفق من البنك الفيدرالي الأمريكي...

45 تريليون دولار... ديون الحكومات «المتقدمة»

اليوم تطرق الأزمة المالية الجديدة الأبواب، ولكنها تأتي اليوم وسط ارتفاع ديون الحكومات عبر العالم وفي الدول المتقدمة إلى مستويات قياسية.

حذرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، من الاتجاه القادم لارتفاع الدين الحكومي في «الدول المتقدمة»، الذي يشكل تحدياً حقيقياً أمام ميزانياتها، وذلك مع اتجاه أسعار الفائدة للارتفاع عبر العالم. مشيرة إلى أن التمويل المعتمد على الديون السيادية للدول، قد لن يكون آلية مستمرة في مستقبل الأسواق المالية العالمية رغم ارتفاع عوائده.

ارتفع الدين السيادي لمجموعة دول منظمة التعاون من 25 تريليون دولار في عام 2008 إلى أكثر من 45 تريليون دولار في هذا العام. وبلغت معدلات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط لهذه الدول: 73% في العام الماضي. وقد استدانت هذه الدول في هذا العام فقط ما يقارب 10،5 تريليون جنيه استرليني من الأسواق.

حيث حذر خبراء بنك جي بي مورغان من أن ارتفاع أسعار الفائدة سيشكل تحدياً بوجه الحكومات التي عليها أن تستدين من السوق في هذا العام. حيث من المتوقع أن رفع أسعار الفائدة سيحرك المستثمرين نحو سندات الدين الحكومية عالمياً، التي سترتفع عوائدها، أي: ستزداد تكاليف سدادها على الحكومات.

ولأن الجزء الأكبر من الدين السيادي قد تشكل في أعقاب الأزمة المالية في عام 2008، فإنه سيستحق السداد خلال السنوات القادمة، وعلى الدول المتقدمة أن تعيد تمويل 40% من سندات دينها في السنوات الثلاث المقبلة، أي: تستدين لسداد الدين.

■ * Rising tide of debt to hit rich countries' budgets, warns OECD- FINANCIAL TIMES.

يعلم القائمون على المنظومة المالية العالمية، بأن الفقاعة التي تم تشكيلها خلال العقد الذي تلا الأزمة المالية في عام 2008، ستنفجر في وقت من الأوقات، ولكنهم يحاولون التحكم نسبياً في أوان واتجاهات انفجارها، وهذا ما يظهر من التلويح برفع أسعار الفائدة، ووقف تزويد السوق «بالمال الرخيص»، وسط الدين العالمي الهائل. الرفع الذي سيؤدي إلى صعوبات سداد عالمية، والذي يؤدي إلى تحول الاستثمارات المالية في السوق، من الشركات وأسهمها، إلى سندات الحكومات، وتحديداً سندات الخزينة الأمريكية، ما يؤدي إلى إعادة تجميع كبرى للمال من خسارات السوق، وحتى من خسارات كبرى الشركات العالمية، باتجاه هذا النوع المحدد من الأوراق المالية، الذي يعود ربحه إلى كبار مالكي النقد العالمي، والمستثمرين الخاصين للبنك الفيدرالي الأمريكي. وتعتبر هذه العملية ليس فقط إعادة تجميع ومركزة رؤوس الأموال لدى هذه النخبة المحددة، بل تعتبر محاولة لحماية الدولار في ظل الضغط العالمي عليه. ولكن حماية هذه الورقة المالية، أي: سندات الدولار، سيكون على حساب ميزانيات الدول المتقدمة من الولايات المتحدة إلى مجموع الدول الأخرى، التي ستسعى إلى سداد هذه الديون لهؤلاء عبر توسيع ما تأخذه من شعوبها، ومن شعوب العالم... وهذه العملية تصبح أعقد مع تحول بعض شعوب العالم إلى دول صاعدة تستطيع أن تهدد قيمة الدولار جدياً، وتسارع في بناء منظومة مالية بديلة.

180%

ارتفعت الديون السيادية للحكومات في «الدول المتقدمة» بنسبة 180% خلال العقد الذي تلا الأزمة المالية في 2008.

الفقر يهيم على شباب أوروبا

يعتبر وضع مستويات الفقر بين الشباب الأوروبي مقلقاً لدول مجلس التعاون...

ففي عام 2016 بلغ عدد المعرضين لخطر الوقوع في الفقر أو التهميش الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي 117،5 مليون شخص، وفقاً لإحصائيات eurostats، أي: ما يقارب ربع السكان. ومنذ عام 2008 أضافت إيطاليا وإسبانيا واليونان نحو ستة ملايين شخص إلى ذلك المجموع، بينما ظلت نسبة الفقراء في فرنسا وألمانيا مستقرة عند نحو 20%. وفي إيطاليا على سبيل المثال: إن خمسة ملايين شخص أو ما يعادل 8% من السكان، يعانون لتوفير ثمن السلع والخدمات الأساسية. ولكن الأهم أنه خلال عقد واحد فقط، تضاعف حجم هذه الفئة ثلاث مرات تقريباً، وأصبحت متركزة في جنوب البلاد خاصة. في الوقت ذاته، يعيش 6% آخرون في فقر نسبي، بمعنى أنه ليس لديهم دخل متاح للاستفادة من متوسط مستوى المعيشة في البلاد.

وبالعموم، فإنه في أعقاب الأزمة المالية التي اندلعت عام 2008، زادت احتمالية الوقوع في الفقر بشكل عام، وإن ارتفعت بشكل خاص بين الشباب بسبب خفض الإعانات الاجتماعية غير المتعلقة بالمعاشات، ونظراً للاتجاه في الأسواق الأوروبية حينها إلى الحفاظ على وظائف كبار العاملين الأكثر دراية ببواطن الأمور. وفي الفترة ما بين عامي 2007 و2015، ارتفعت نسبة الأوروبيين في الفئة العمرية ما بين 18و29 سنة ممن يواجهون خطر الوقوع في الفقر من 19% إلى 24%. أما بالنسبة لمن هم في سن 65 فصاعداً، فقد هبطت النسبة من 19% إلى 14%. وتعادل نسبة مَن يكابدون الآن مرارة الحرمان المادي الحاد بين الشباب، والتي تبلغ 12% من إجمالي عدد السكان، ضعف نسبة من يعانون هذا الحرمان من كبار السن تقريباً. وكما جاء في ملحوظة للمديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستين لاجارد خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس هذا العام، فإن شباب أوروبا يضطرون إلى «تأجيل أحلامهم».

قد تتدهور مهارات العمال بشكل لا يمكن إصلاحه خلال فترات البطالة طويلة الأمد، أو يمكن أن تتحول فجأة إلى مهارات غير مطلوبة بفعل القفزات السريعة في مجال التكنولوجيا. وبالنسبة لكثير من الفقراء، ستكون مسألة الانضمام مجدداً لقوة العمل إما مستحيلة، أو ستتطلب منهم القبول بوظائف غير مستقرة زهيدة الأجر تجعلهم عرضة للتأثر بالانكماش التالي. ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن 14% من السكان ممن هم في سن العمل في إسبانيا واليونان التحقوا بسوق العمل في السنوات الأخيرة لكنهم ظلوا فقراء.

■ هامش: من مقال: أوروبا وقنبلة الفقر الموقوتة- ojectjproject syndicate syndicateقد واحد فقط، تضاعف حجم هذه الفئة ثلاث مرات تقريباً، وأصبحت متركزة في جنوب البلاد خاصة. الأساسية. تكاليف سدادها .

ملاحظات أولية على قانون الحراج الجديد /1/

مما لاشك فيه، أن للحراج في سورية دوراً هاماً على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي، بل والعلمي والثقافي كذلك الأمر، ولعل هذه الأهمية ذات البعد الوطني، أصبحت ترتدي أهمية أكثر وأعمق جراء ما تتعرض له الثروة الحراجية الوطنية من تعدٍ متواصل أدى لتراجعها، وتقلص رقعتها تباعاً، مع ما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية بيئية واقتصادية واجتماعية، سواء جراء الحرائق، بغض النظر عن تأويلات أسبابها ومسبيبها، أو بنتيجة عمليات التحطيب أو التفحيم، أو جراء الرعي الجائر فيها، وغيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى، والتي زادت بشكلٍ لافتٍ خلال سني الحرب والأزمة.

■ عاصي اسماعيل

ولعل أبرز ما ظهر من ملاحظات على قانون الحراج 25 لعام 2007 عبر تطبيقه طيلة الفترة الماضية، هو: قصور العقوبات الواردة بمتنه، حيث لم تكن حائلاً دون التعدي على الحراج والغابات، طبعاً بغض النظر عن آليات تطبيق القانون نفسه، وهو على ذلك ليس شاذاً عن غيره من القوانين المطبقة، وخاصةً على مستوى المحسوبيات والوساطة والنفوذ والفساد، وغيرها من الآليات التي تُفقد أي نص تشريعي من محتواه وغاياته الموضوعة لأجله، أو تحرفه عنها، بالإضافة إلى غياب دور التجمعات الأهلية الساكنة في مناطق الحراج، أو بمحيطها وجوارها، ارتباطاً بمصالحهم الحياتية المرتبطة بهذه الحراج من الناحية العملية.

قانون جديد

لقد أقر مجلس الشعب، الأسبوع الماضي، مشروع القانون الخاص بالحراج، وأصبح قانوناً. وبموجبه تم إلغاء قانون الحراج رقم 25 لعام 2007.

وفي الأسباب الموجبة، المعدة من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المرفقة بمشروع القانون ورد: «صدر المرسوم التشريعي رقم 25 لعام 2007 الخاص بالحراج والأراضي الحراجية، وبعد تطبيقه خلال المدة التي تلت صدوره، تبين وجود بعض الثغرات، وقضايا، وأمور أخرى، تستدعي تعديل بعض أحكامه، وإضافة أحكام جديدة إلى ما تضمنه من نصوص وأحكام بهدف الإحاطة بالمستجدات جميعها، بما يساعد ويؤدي إلى حماية الحراج واستثماره بشكل أفضل».

«المكتوب مبين من عنوانه»

هل سيحقق القانون الجديد الغايات المرجوة منه على مستوى وقف تدهور الثروة الحراجية الوطنية، وصولاً لتطويرها وتنميتها المستدامة توفيقاً بين دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعلمي والثقافي، وتتويجاً باستثمار واستغلال مواردنا الحراجية الطبيعية المتجددة بشكل عقلاني مخطط، آخذاً بعين الاعتبار أهمية البعد الأهلي الاجتماعي في هذا القطاع الحيوي؟

على ما يبدو «المكتوب مبين من عنوانه» فاعتباراً من الفصل الأول بمادته الأولى، التي ترد بمتنها التعاريف، يتبين أن جزءاً هاماً من الغايات والأهداف الوطنية المرجوة من القانون قد غابت، لتحل محلها مصالح وغايات أخرى، بعضها واضح أنه يصبّ في مصلحة القطاع الخاص والمستثمرين.

الحلقة الأولى من الملاحظات

نظرة سريعة على تعديلات القانون 25 والتي تم إقرارها بموجب القانون الجديد، قيد الصدور، نتوقف عند النقاط التالية، بما يخص التعاريف بهذه الحلقة، على أن نستكمل بقية الملاحظات في حلقات لاحقة.

تعاريف موارِبة

أولاً: غياب الكثير من التعاريف التي كانت واردة في القانون 25 ولم ترد في القانون المقر، مثل: النظام البيئي الحراجي_ الحياة الفطرية_ الشجرة_ الشجيرة_ الجنبات، الجنيبات_ البادرات_ الفسيلة_ الاستجمام_ غابات الاستجمام.

وبالطبع غياب هذه التعاريف يعني غياب كل ما هو متعلق بها في متن القانون الجديد، سواء على مستوى الحماية، أو التطوير والاستثمار والعقوبات، وغيرها من القضايا الأخرى.

ثانياً: تغيير أسماء بعض التعاريف، مثل: الحديقة الوطنية، بدلاً من المتنزه الطبيعي.

وطبعاً من التسمية ربما يتبين الفارق بين التعريفين، والغايات الاجتماعية والاقتصادية من كلّ منهما.

ثالثاً: إيراد تعاريف جديدة لم تكن موجودة في القانون السابق مثل: النوع الحرجي_ الأخشاب الحراجية_ الأحطاب الحراجية_ اللجنة الأهلية الحراجية.

وما يرتبط بهذه التعاريف من غايات وأهداف وردت بمتن القانون الجديد، سنأتي على بعضها في مادة لاحقة.

تراجع واضح الغايات والمصالح

رابعاً: ولعله الأهم: التعديل بمتن بعض التعاريف، توسعاً أو اختصاراً، مثل:

تعريف حراج الدولة، فقد كان كالتالي: «هي الحراج والأراضي الحراجية العائدة ملكيتها للدولة، سواء أكان عليها حق انتفاع أم لم يكن».

وقد أصبح بموجب القانون الجديد: «الأراضي الحراجية المملوكة للدولة وأراضي أملاك الدولة ذات التغطية الحراجية، التي تزيد عن 10% والأراضي غير المحددة والمحررة، التي تزيد تغطيتها الحراجية عن 20%».

لعل التباين واضح بين التعريفين من حيث الإطلاق بالتعريف الأول، والاستثناء الوارد بالتعريف الجديد، والذي ترك تحديد التغطية الحراجية به لبعض اللجان، وما يتبع ذلك من إجراءات وتصرفات من الممكن أن تكون سلبية بحق حراج الدولة والأراضي الحراجية، وفقاً للقانون الجديد.

تعريف الحراج الخاصة، لقد كان كالتالي: «هي الحراج العائدة ملكيتها للأشخاص الطبيعيين، أو الاعتباريين من أشخاص القانون الخاص».

وقد أصبح بموجب القانون الجديد: «الأراضي الحراجية التي تزيد تغطيتها الحراجية عن 40% والعائدة ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين، أو اعتباريين».

كذلك هو حال التباين في متن التعريفين بين القديم والجديد، من حيث دور اللجان في تحديد نسبة التغطية الحراجية، وما يتبع ذلك من حق بالتصرف بهذه الأراضي، وما فيها من حراج، وفقاً لهذه النسبة.

تعريف حرم الحراج، لقد كان كالتالي: «هو منطقة محيطة بالحراج بعمق 200 متر، تبدأ من كل حد من حدود المنطقة الحراجية، ويسمح بوضع مشيدات غير ثابتة، ضمن هذه المنطقة، بما يكفل تقديم الخدمات الضرورية لرواد المنطقة الحراجية، ويتم إقامة المشاريع الاستثمارية السياحية حصراً بعد حدود هذه المنطقة».

وقد أصبح بموجب القانون الجديد كالتالي: «منطقة محيطة بالحراج وخالية من المنشآت بعمق 25 متر تبدأ من كل حد من حدود الأراضي الحراجية».

أما الفارق بين هذين التعريفين فهو كارثة بحد ذاته، اعتباراً من الحدود التي أصبحت 25 متر بعد أن كانت 200 متر، وصولاً لغايات وضع هذه الحدود أصلاً، حيث تم تبويبها في التعريف الأول، بينما غابت عن التعريف الثاني.

تعريف السياحة البيئية الطبيعية، لقد كان كالتالي: «هي سياحة التمتع الملتزم بالطبيعة ومكوناتها، وهي التي تتم دون الإخلال بالنظم البيئية، ودون أي تأثير سلبي على مكونات التنوع الحيوي، بقصد استكشافها والاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية، وتجليات حضاراتها ماضياً وحاضراً بما يكفل الحفاظ على هذه المناطق الطبيعية، ويعود بالنفع على المجتمع المحلي. مع مراعاة عناصر توظيفها سياحياً، من خلال مخططات إدارة الموقع المتضمنة الخدمات وتحديد المسارات للزوار واللوحات الإرشادية، ومناطق الإقامة ضمن الموقع والتي توضع بالاتفاق بين الوزارة ووزارة السياحة».

وقد أصبح بموجب القانون الجديد كالتالي: «سياحة التمتع الملتزم بالطبيعة ومكوناتها، وهي التي تتم دون الإخلال بالنظم البيئية».

أيضاً، هناك وضوح في الغاية والأهداف، مع مهام متضمنة، وفقاً للتعريف الأول، بينما تم اختصار هذه الأهداف والغايات، مع تغييب للمهام وفقاً للتعريف الجديد.

اعتباراً من الفصل الأول بمادته الأولى التي ترد بمتنها التعاريف يتبين أن جزءاً هاماً من الغايات والأهداف الوطنية المرجوة من القانون قد غابت

الجلي من الملاحظات الأولية أعلاه، عن التعاريف الواردة في الفصل الأول فقط، أن هناك تراجعاً واضحاً بين القانونين، مع الكثير من الثغرات المفتوحة على المستوى التنفيذي، وخاصة فيما يتعلق بحدود الحراج، والحراج الخاصة وحراج الدولة، مع ما يرتبط بذلك من مصالح كبيرة آتية، وفقاً للقانون الجديد بحيثياته على حساب الحراج والغابات، والثروة الوطنية الحراجية عموماً.

وللحديث تفصيلات في حلقات آتية...

لا يمكن اختصار الحب بالجينات

منذ أن تمكن العلم من تفكيك الشيفرة الجينية للإنسان «عام 2000»، احتل علم الجينات مكاناً له في أغلب الأبحاث العلمية_ البيولوجية، أو الاجتماعية. وأصبحت الأسباب الجينية ملصقة بأي مرض، أو اضطراب، حتى أن قضية: الطبيعة «بالدلالة إلى الجينات الوراثية» أم البيئة_ التربية تسيطر على إدراك وشخصيات الأفراد، ولا تزال تعدّ إلى الآن من المواضيع غير المحسومة في علم النفس.

■ مروى صعب

لكي نلتقي بشريك الأحلام

تقوم عدة مواقع للمواعدة، مستغلة «الحق المطلق للعلوم»_ أيّ كانت النظرية والآلية_ بإدراج الجينات المتعلقة بجهاز المناعة، في شروط إيجاد شريك الأحلام. وتستند هذه المواقع على دراسة أجريت في السبعينات، على ارتباط الجينات المتعلقة بجهاز المناعة، وكيفية انتقاء الشريك عند الفئران. وقد وجدت هذه الدراسة التي أجريت في السبعينات، أن الفئران تنجذب إلى الشريك الذي يمتلك جينات جهاز مناعة مختلفة عنها. لذلك استخلصت هذه المواقع: أننا إن تمكنا من معرفة الجينات المتعلقة بجهاز المناعة، سنجد نصفنا الآخر ونعيش حياة سعيدة إلى الأبد. في المقلب الآخر ينقسم العلم السائد بين مؤيد ورافض لفرضية الحب، من خلال تطابق الجينات. فيؤكد العلم السائد: أن لا أرضية علمية لما تفترضه هذه المواقع، وكونه مستنداً على دراسة، لا يعني أننا ننجذب بحسب جهاز المناعة. بينما يؤكد بعض أطرافه: أن هذه المواقع التي يترأسها علماء، قد تشكل حجر أساس لمعرفة لغز لأي من الأشخاص ننجذب؟

وفي استخدام آخر للجينات، تقوم عدة شركات بربط الجينات بالسمنة الزائدة. فبحسب هذه الشركات: أنه يمكننا معرفة أي نظام غذائي صحي لنا_ ولا يسبب سمنة زائدة_ من خلال جيناتنا. تقوم هذه الشركات كما تزعم بتحليل بعض الجينات لكي ترى أيهم يجب اتباعه، حمية قليلة الدهون، أو حمية قليلة النشويات. هذه أيضاً لا أرضية علمية لها، وقد أجريت دراسات لتناقض أي علاقة بين الجينات، وكيفية خسارة الوزن.

الأسطورة والحقيقة حول الجينات

من المهم أن نعلم، أنه إلى اليوم لا نملك معرفة واسعة حول الجينات وطريقة عملها. ولصق العامل الجيني في أغلب الأمراض والاضطرابات_ إن لم يكن جميعها_ هو لإبقاء نافذة للخطأ العلمي، واسع الانتشار في العلم السائد. وأيضاً مرتبط بتعريف الطفرات الجينية، ما سببها وماذا تعني. ومن المهم أيضاً أن نعلم أنه لا يمكننا معرفة أي من الأطعمة مفيد لنا من خلال جيناتنا، ولا يوجد أي ربط بين جهاز المناعة، ومن نحب. إنما ربط الجينات بالانجذاب والتخلص من الوزن السائد، له ارتباط بحاجة السوق إلى «دليل علمي» ليستهلك منتجات الشركات المسوقة. بينما لم نسمع أي ضجيج حول التعريفات العلمية الخاطئة، التي تروج باسم العلم، إمّا في هذه المواقع والشركات، أو حتى عبر منصات أبسط مثل: التشويهات العلمية التي تبثها ديزني من خلال الرسوم المتحركة.

يقول أحد مؤسسي شركات المواعدة «Pheramones» «لا نريد أن نكون حراس العلوم، بل نريد أن يتمكن الناس من ربط العلوم في حياتهم اليومية». ربط العلوم بالحياة اليومية بالنسبة للعلم السائد، هو: استغلال مواقع ضعف الإنسان وما يسبب له الوحدة، العزل، والاغتراب. فبدلاً من اعتراف النظام الرأسمالي، أنه أمام مشكلة اجتماعية، يقوم باستغلال العلم في طمس أصل المشكلة. ويسمح لأبواقه بالتحدث باسم العلم، وتسطيح المفاهيم حوله، حتى تلجأ هذه الأبواق إلى التسويق، لإيجابيات أن تكون بلا شريك، وإيجابيات أن تكون وحيداً. وقد نسأل ما هو العائق في إيجاد شريك، إن كنا جميعاً نعيش في مجتمع واحد، أي إن كانت أرضية الجميع هي النظام الرأسمالي؟ وما العائق في العيش من دون شريك، إن كان شعار النظام الرأسمالي هو: الحرية الفردية؟ العائق ليس فيما هو موجود، بل فيما هو غير موجود، والعائق الحقيقي أيضاً في تعريف العلاقات، وما الذي يجذبنا إلى أي شخص آخر. فصراع أي من التربية، أو البيئة يؤثر أكثر في بناء وعينا وشخصيتنا في علم النفس، غير مفصول عن العلوم الأخرى، فربط العوامل الجينية في الانجذاب يجد ركيزته في غلبة الطبيعة على التربية_ المجتمع، وهنا الطبيعة تعني تركيبتنا الجينية التي ورثناها، وليس دور المحيط الاجتماعي. إن هذا العلم يقول مجدداً: إن انجذابنا إلى الآخرين غير مرتبط بوعينا ووعيهم، بل مرتبط بتركيبة جينية قد ورثناها، فنحن لا نملك أي خيار في من نحب أو في من لا نحب، كونه مرتبط بما ورثناه. مثلما لا نملك خياراً في النظام الغذائي، فالسمنة الزائدة المرتفعة في الولايات المتحدة، ليست بسبب الأكل السريع ونمط الحياة ككل.

المشكلة لا تقف في تحريف للعلوم، واستغلال الناس من خلال هذه التحريفات فقط، بل أيضاً في تثبيت الوحدة والاغتراب الذي يعيشه معظم الأفراد في المجتمع الرأسمالي. والتعمية على كيفية خروجنا من هذه الوحدة، التي يتستر بعضها في دولنا في «ضرورة» الزواج بأي ثمن والانجاب مثلاً.

هل يمكننا أن ننهي الوحدة إذا لم نغير مفهوم العلاقات وأرضيتها؟ وهل يمكننا نقض تحريف العلوم إن لم نقدم تعريفاً صحيحاً، وإن لم نثبتها بأبحاث واستنادات لأرضية بحثية؟ لا يمكننا، حسب ما ثبتته الـ»لا خلاصة» العلم السائد نفسه، مما أفسح لنا المجال بالانتقال إلى الخطوة التالية، البدء بتغيير مفهوم العلاقات وأرضيتها، وتقديم تعريف صحيح للعلوم.

وجدتها

■ د. عروب المصري

الشركات وأزمة المناخ الأرباح تأتي أولاً

كتب العديدون حول تغير المناخ والرأسمالية والشركات، كنوع من عمليات التدمير الذاتي الإبداعي.

فالتغير المناخي هو الآن الواقع الحالي للتجربة البشرية .في أواخر العام الماضي شهد العالم موجة أعاصير ضخمة في الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي، وأكبر حرائق الغابات القياسية في ولاية كاليفورنيا، وأستراليا، على الرغم من موت ما يصل إلى نصف الحيد المرجاني العظيم، والدعم السياسي لمناجم الفحم الضخمة الجديدة، ومحطات الطاقة العاملة بالفحم. وفي حين أن هناك الآن إجماعاً علمياً واضحاً على أن العالم يسير على الطريق المباشر لزيادة درجات الحرارة العالمية، التي تبلغ 4 درجات مئوية بحلول نهاية القرن «التي تهدد بقاء الحضارة الإنسانية ذاتها»، فإن أسيادنا السياسيين والاقتصاديين يواصلون مضاعفة رهان الوقود الأحفوري، وتحويل أكبر تهديد للحياة على هذا الكوكب إلى «العمل كالمعتاد». وكانت ردود الفعل السياسية والاقتصادية تحاول إقناع الناس بأن الأسواق والابتكار المؤسسي سيوفران حلاً لأزمة المناخ. إذ أعلن كبار المستثمرين أن «خيارنا الوحيد لوقف تغير المناخ هو الصناعة لكسب المال من ذلك». وهكذا، في حين أن الشركات التجارية هي المساهم الرئيس في تصاعد انبعاثات غازات الدفيئة، كما أنها غالباً ما تظهر على أنها تقدم طرقاً مبتكرة لخفض انبعاثات الاقتصادات. ولكن هل يمكن الإيمان بالشركات لإنقاذنا من تغير المناخ؟

في ورقة نشرت مؤخراً، يظهر كيف تقوم الشركات التجارية الكبرى بتحويل التحدي الكبير المتمثل في تغير المناخ، إلى استراتيجيات وسياسات وممارسات على مدى فترة طويلة من الزمن. إذ أصبح تغير المناخ قضية مركزية في النقاش السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى مجموعة من اللوائح التنظيمية، والمخاطر والفرص المادية.

ومع ذلك، على الرغم من مختلف سياقات الصناعة «المصرفية والتصنيع والتأمين والإعلام والطاقة» يوجد نمط مشترك في البيانات الأولية للتحكم بالمناخ تحول إلى المخاوف أكثر دنيوية من النشاط التجاري التقليدي. ومن العوامل الرئيسة في هذا التدهور في المبادرات البيئية للشركات انتقادات مستمرة من المساهمين، ووسائل الإعلام والحكومات وغيرها من الشركات والمديرين. «نقد السوق» هذا كشفَ باستمرار التوترات الكامنة بين مطالب نزع الكربون الجذرية، والمزيد من ضرورات العمل الأساسية من الربح وحصص المساهمين.

aroub@kassioun.org

تجّريم التطبيع: ورقة عبّاد الشمس التونسية

منذ عام 2012 والبرلمان التونسي يشهد حراكاً من أجل إقرار قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، مؤخراً تم إعادة هذه المسألة إلى الواجهة من قبل عدد من القوى السياسية والشعبية، ولكن إقرار هذا القانون لايزال يواجه العراقيل بسبب «رفض الأغلبية» داخل البرلمان!

■ ديمة كتيلة

تم طرح مشروع تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني في تونس لأول مرة في عام 2012، أمام المجلس التأسيسي، الذي كان من مهمته صياغة الدستور الجديد للبلاد، وكانت المطالب تتضمن إدراج تجريم التطبيع تحت بند يحمل رقم 27، ليكون مادة دستورية، تشكل أساساً لفرض قوانين إضافية تجرّم التطبيع بأشكاله كافة، لكن ذلك لاقى رفضاً من قبل «الترويكا الحاكمة» في حينه. لتعود وتتقدم به «الجبهة اليسارية» في عام 2015، ومنذ ذلك الحين وإلى اليوم لا يزال مشروع القانون هذا يصطدم بالتأجيل والمماطلة في محاولة لإلغائه.

دعم «الجبهة الشعبية»

احتجاجاً على قرار ترامب بشأن القدس، تقود حالياً «الجبهة الشعبية»، وهي الائتلاف السياسي المكون من عدد من الأحزاب والتجمعات اليسارية والقومية، حراكاً داخل البرلمان، لاقى الدعم من قبل كتل مختلفة، للإسراع في مناقشة قانون تجريم التطبيع، حيث تمكنت من جمع أكثر من مائة توقيع، وبناءً عليه أُحيل مشروع القانون إلى جدول أعمال لجنة التشريع العام داخل البرلمان، من أجل مناقشته، قبل تمريره إلى جلسة عامة للتصويت، حيث كان من المفترض أن تتم المناقشة في 20 شباط الحالي، إلا أن رئاسة المجلس أجلت ذلك إلى موعد لاحق لم يتم تحديده بعد.

يحتوي مشروع قانون «الجبهة الشعبية» على ستة فصول تجرّم المعاملات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية جميعها، ويُعاقب المطبّعون بالسجن من سنتين إلى خمس سنوات، وغرامة من أربعة آلاف إلى أربعين ألف دولار. وفي حال حظي مشروع القانون بفرصة لمناقشته داخل البرلمان، فإن التصديق عليه سيحتاج إلى أغلبية مطلقة، أي: 109 أصوات من مجمل عدد المقاعد البالغة 217 داخل البرلمان التونسي، أي: أنه عملياً يحتاج إلى موافقة «الأغلبية الحاكمة».

رفض «النهضة» و«النداء»

تتضمن «الأغلبية الحاكمة» في البرلمان التونسي كلاً من «حركة النهضة» المعروفة بارتباطاتها التاريخية بحركة «الإخوان المسلمين» والتي تمتلك 68 مقعداً داخل البرلمان، و«حركة نداء تونس» ذات التوجه الليبرالي والتي تمتلك 56 مقعداً في البرلمان. وتشير المصادر إلى وجود صراع يدور بين كتلة «الجبهة الشعبية» التي تسعى إلى تمرير مشروع تجّريم التطبيع، وبين كتل الائتلاف الحاكم التي تسعى إلى سحب المشروع من التداول أصلاً، حيث صوتت «حركة النداء» لصالح تأجيل مناقشة المشروع مؤخراً، بينما تؤكد تصريحات المسؤولين والسياسيين سواء في «حركة النداء» أو في «حركة النهضة» على الموقف بشكل واضح، معتبرة أن تمرير هذا القانون سيشكل عبئاً على الاقتصاد التونسي ذي الارتباطات الخارجية.

تشكل معركة قانون تجريم التطبيع في تونس، وتلاقي مواقف «النهضة» و«النداء» على رفضه، أن القوى ذات البرامج الاقتصادية الليبرالية، يحكمها بالضرورة موقف سياسي مرتبط بالغرب. لكن تلك القوى وسياساتها لن تستطيع الصمود في وجه الضغط الشعبي ومطالبه الوطنية في نهاية المطاف، والمعركة لن تطول باستمرار المسيرات الشعبية التي تشهدها شوارع تونس للمطالبة بإقرار قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

حول صفقة الغاز بين مصر والكيان الصهيوني

أعلنت شركة «ديليك» «الإسرائيليّة» للغاز الطبيعي أنّها توصلت لاتفاق مع شركة «دولفينوز» المصريّة، وبحسب الاتفاق، فإنّ الحديث يجري عن قيام شركة الكيان الصهيوني ببيع المصريين 64 مليار متر مكعّب لفترة تصل إلى 10 أعوام، حيث تصل قيمة الصفقة بينهما إلى مبلغ 15 مليار دولار، وقد سارع رئيس دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو، إلى مباركة الاتفاق، لافتًا إلى أنّ الحديث يجري عن صفقةٍ تاريخيّةٍ بين بلاده ومصر.

■ ميلاد شوقي

الحكومة المصرية، وفي سياق ردها على الانتقادات الواسعة لهذه الاتفاقية، تعتبر أنها حققت هدفها المتمثل بتحويل مصر إلى مركز للطاقة في المنطقة، حيث تسعى مصر لاستيراد الغاز القبرصي والقطري أيضاً، إضافة إلى أن هذه الاتفاقية ستؤدي إلى حل النزاع المصري «الإسرائيلي» حول اتفاقية الغاز التي وقعت عام 2005 والتي ألغتها مصر بعد ثورة 22 يناير عام 2011، وبسبب التفجير المتكرر لخطوط نقل الغاز إلى الكيان الصهيوني، وقد حكمت محكمة التحكيم الدولية بغرامات مالية على مصر، تصل إلى مليارات الدولارات كتعويض للكيان الصهيوني.

الحكومة المصرية حاولت تخفيف حدة الانتقادات الموجهة لها، عبر الإعلان عن أنها لم تكن طرفاً رسمياً في الاتفاق، وأن الاتفاق كان من قبل شركات خاصة، حيث وافقت الحكومة المصرية على السماح للقطاع الخاص باستيراد الغاز الطبيعي من الخارج، واستخدام الشبكة القومية للغازات في تسويقه، والحكومة المصرية ستتلقى عوائد مالية مقابل استخدام محطاتها.

الاتفاقية لمصلحة من؟

الملفت أن مصر وباكتشاف حقل الظهر العملاق، الذي يحقق لها الاكتفاء الذاتي لحاجتها من الغاز، ليست بحاجة إلى استيراد الغاز «الإسرائيلي» أو غيره، ولكن الاتفاقية تعود بالنفع على الكيان الصهيوني أولاً، الذي يسعى لإيجاد أسواق لبيع الغاز الفائض لديه في فلسطين المحتلة، حيث كان الكيان الصهيوني يسعى إلى تصدير غازه الى أوروبا، ليكون منافساً للغاز الروسي، ولكن هذا يتطلب إمداد خطوط الغاز عبر سورية ولبنان اللتين لا تعترفان بالكيان الصهيوني، أو إنشاء خط بحري عبر قبرص واليونان وإيطاليا يبلغ طوله 2200 كم، وفقاً لموافقة مبدئية وقع عليها وزير الطاقة في دولة الاحتلال، والذي يحتاج إنشاؤه إلى ثماني سنوات وتقدر تكلفته بحوالي 7 مليارات دولار، وسيكون أطول خط لنقل الغاز عبر العالم.

جهاز الدولة والقطاع الخاص

السياسات الليبرالية في مصر، والتي بدأت بتطبيقها في سبعينيات القرن الماضي، والتي أدت إلى تراجع في دور الدولة وطرح منشآتها للاستثمار من قبل القطاع الخاص المحلي والخارجي، أدى إلى فقدان مصر لسيادتها على منشآتها، وأصبح القطاع الخاص هو الممسك بثروات مصر وقدراتها، وبنية جهاز الدولة المصرية اليوم ودرجة تشابكه مع القطاع الخاص تقف عائقاً نحو تغيير مصر في سياساتها، وتضعف أية محاولات مصرية لتغيير النهج الاقتصادي، ويدفع مصر دائماً نحو تبني سياسات صندوق النقد الدولي وتطبيق برامجه الاقتصادية.

رفض شعبي واسع للاتفاقية

الاتفاقية الجديدة لاقت حالة من الرفض على المستوى الشعبي، لا سيما وأنه لا توجد حاجة، أو فوائد اقتصادية حقيقية تعود على الجانب المصري، وحده الضغط الشعبي المتصاعد يستطيع أن يدفع الحكومة المصرية نحو إجراء تغيير جوهري في سياساتها، والتراجع عن السياسات الاقتصادية الليبرالية، وإعادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة سلطتها على منشآتها وثرواتها الطبيعية، لا سيما أن التوازن الدولي الجديد يشكل فرصة تاريخية لمصر للخروج من الهيمنة الأمريكية.

خطاب عباس وخيارات الشعب

تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس في منتصف شهر أيار، أي: تزامناً مع ذكرى النكبة الفلسطينية عام 1948، وهو ما اعتبره الفلسطينيون استفزازاً أمريكياً جديداً.

■ عليا نجم

بدا «ثورياً» وهو يرفض عملية السلام برعاية أمريكية داعياً إلى مؤتمر دولي للسلام

النوايا الأمريكية المعلنة، تزامنت مع إلقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس كلمة حول مستجدات القضية في مجلس الأمن لأول مرة منذ عام 2009، بدا فيها «ثورياً» وهو يرفض عملية السلام برعاية أمريكية، داعياً إلى مؤتمر دولي للسلام، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة واسعة، تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية.

لكن عباس الذي لم ير يوماً سوى المفاوضات سبيلاً للحل، والسلام مع الكيان الصهيوني هدفاً، دعا في كلمته إلى إحياء «مبادرة السلام» العربية التي مضى عليها 16 عاماً، ولم يقابلها سوى استخفاف من دولة الاحتلال وتجاهل من ممثلي الدول الذين يجلسون معه في القاعة ذاتها! ودعا إلى تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق «أوسلو»، رغم أنه لم يمض شهران بعد على قرارات المجلس المركزي الفلسطيني، التي تضمنت اعتبار الفترة الانتقالية_ التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات_ لم تعد قائمة!

وإذا أخذنا بعين الاعتبار ضرورات مراعاة الخطاب الفلسطيني في مجلس الأمن لاعتبارات دبلوماسية، فإن استجداء السلام مع دولة الاحتلال، وهو ما اتصفت به كلمة عباس عموماً، والظهور بمظهر العاجز، دون التلميح إلى أوراق قوة وخيارات بديلة يملكها الشعب الفلسطيني، مع استمرار دولة الاحتلال وواشنطن بالتمادي، وموقف مؤسسات المجتمع الدولي بالمحصلة، يعكس عقلية السلطة وسياساتها وكذلك وضعها القائم.

حيث يمكن القول: إن السلطة بتكوينها وبنيتها وعقلية القائمين عليها، ونتيجة لعقود طويلة من التسويات، وما ترتب عليها من التزامات، يجعلها عاجزة عن تجاوز الوضع القائم، نحو خيارات قادرة على تحصيل حقوق الفلسطينيين.

لكن ما يمكن التعويل عليه حقاً، هو: الشعب الفلسطيني ذاته من جهة، المستمر بنضالاته، والتوازن الدولي الجديد من جهة أخرى، فالضغط الشعبي القادر على إيجاد حلول وأدوات إبداعية، مع ما يتيحه الظرف الدولي الجديد اليوم من نموذج جديد، وراعين جدد لاستقرار العالم، يشكلان معاً الأساس الذي يمكن الاستناد عليه في مقاومة الاحتلال، ورفض الضغوطات، وخاصة مع حديث مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة، نيكي هايلي، بأن العمل على صياغة «اتفاق سلام» جديد بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» يوشك على النهاية، وأن العمل مستمر اتجاه طرح ما يسمى بـ «صفقة القرن»، وهو ما يتطلب بالمحصلة نقاشاً بين الفصائل الفلسطينية جميعها، وصياغة استراتيجية وطنية تحظى بدعم شعبي.

لبنان وروسيا وردع حرب النفط

تشكل مسألة التنقيب عن الموارد في البحر المتوسط، والنزاع القائم بين الكيان الصهيوني وبين لبنان على المنطقة التي سيتم التنقيب فيها عن النفط والغاز قضية هامة في الوقت الحالي. خاصة وأنّ القوى الكبرى، وروسيا تحديداً، قد دخلت على الخط بشكل مباشر وبات من الصعب على الكيان الصهيوني اللجوء إلى الخيارات التي كان يلجأ إليها فيما مضى.

■ إعداد: هاجر تمام

في هذا السياق، كتب وليام إنغدال مقالاً يذكر فيه لمحة تاريخية عن المسح الجيوفيزيائي الذي حصل في المنطقة، من قبل الشركة البريطانية «سبيكتروم» في القسم اللبناني من حوض المتوسط، والذي قدّر وجود حوالي 25 تريليون متر مكعب من الغاز المجدي استخراجه اقتصادياً في المياه اللبنانية، ويؤكد المقال: «إنّ تطوير التعامل مع هذا الاحتياطي من الغاز سوف يغيّر كامل الاقتصاد اللبناني. وحتّى الآن منعت الحرب في سورية والمعوقات السياسية الداخلية في لبنان التنقيب في منطقة البحر».

إنّ الاتفاق الروسي اللبناني لا يمكن أن يكون إلّا مفسداً لقائمة أماني نتنياهو

ويذكر الكاتب بأنّ: «الإمكانات هنا واعدة لدرجة قيام تحالف شركات دولي تقوده عملاقة النفط الفرنسيّة «توتال» مع «إي.إن.آي» الإيطاليّة مع «نوفاتيك» الروسيّة، بالتقدم للحصول على الحق بالتنقيب. وقد أعلنت «توتال» بأنّ أولى عمليات التنقيب ستبدأ العام القادم في الكتلة رقم 4، وهي القطاع غير المتنازع عليه. وسيتم بعدها حفر بئر في الكتلة رقم 9 وهي الكتلة التي تقع بشكل جزئي ضمن المنطقة التي يدعي الكيان الصهيوني ملكيتها. وقد كانت «توتال» سريعة بالإعلان بأنّ أعمال الحفر في الكتلة رقم 9 ستجري على بعد 15 ميل من المنطقة المتنازع عليها والتي يدعي الكيان الصهيوني ملكيتها، ولكن رغم ذلك يقوم الكيان بالاعتراض على عمليات التنقيب، ويمكننا في هذا السياق أن نذكر تصريح وزير دفاع الكيان الصهيوني ليبرمان: إنّ عمليات الاستكشاف اللبنانية تعدّ «استفزازية جداً».

يشير الكاتب بوضوح: «تبعاً للنزاع المحتمل على مصادر الطاقة، فليس من المصادفة ترحيب لبنان بمشاركة شركة النفط الروسية نوفاتيك... وقد خوّلت الحكومة الروسية وزير الدفاع لديها للتحضير لمعاهدة تعاون عسكري تشمل إطار تنسيق شامل مع الجيش اللبناني. ويتضمن إطار العمل هذا تدريبات عسكرية مشتركة، واستخداماً روسياً للموانئ والمطارات اللبنانية أيضاً... وتبادلاً للمعلومات الأمنية...».

ويستمرّ الكاتب: «إنّ الاتفاق الروسي_ اللبناني لا يمكن أن يكون إلّا مفسداً لقائمة أماني نتنياهو. فالهجمات الإسرائيليّة الجويّة داخل الأراضي السوريّة بدءاً من 10 شباط، تشير إلى ما يبدو إجراءً إسرائيلياً استباقياً لمحاولة التعطيل...».

ويتابع المقال في سياق متصل تحليل عمليّة إسقاط الدفاعات الجويّة السوريّة للطائرة الصهيونيّة F16، وهي الأولى من نوعها منذ عام 1982، على أنّه جزء من استراتيجيّة الردع الروسيّة الكبرى لإفشال المحاولة «الأمريكية– الإسرائيلية» لاستعادة الهيمنة على المنطقة.

وينهي الكاتب مقاله: «ليس من الواضح حتّى الآن إن كانت روسيا قادرة على احتواء كلّ هذه القوى، بحيث تمنع نشوب حرب. ولكنّ توقيع الروس لمعاهدة تعاون عسكري مع اللبنانيين، في الوقت ذاته الذي تحصل فيه شركة نفط روسية كبرى على حقوق التنقيب عن النفط والغاز في البحر اللبناني، ليس قراراً لحظياً سريعاً. إنّها حركة شطرنج محسوبة في واحدة من أكثر الأراضي تعقيداً على وجه الأرض. دعونا نأمل لخير البشرية أن تنجح روسيا في مساعيها لكبح مصالح أصحاب الحرب».

كيف نجحت الصين في محاربة الفقر؟

رغم أن المساهمة الصينية في النمو الاقتصادي العالمي تراوحت بين 20% و30%، إلّا أنه يمكن القول: إن إنجازات الصين في مكافحة الفقر قد فاقت معجزة النمو الاقتصادي في حد ذاتها.

■ إعداد: قاسيون

تُظهر بيانات البنك الدولي، أن معدل انتشار الفقر في الصين قد تراجع من 88,1% سنة 1981 إلى 1,9% سنة 2013. وإذا استثنينا الجهود الصينية، سيصبح من المستحيل على الأمم المتحدة تحقيق هدف الألفية في مكافحة الفقر، حيث تشير تقديرات «المركز الصيني الدولي لمكافحة الفقر» إلى أن الصين قد أسهمت بـ 70% في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الفقر. وللوقوف على سر نجاح الصين في هذا الإطار، نقدم فيما يلي ما نشرته صحيفة «الشعب الصينية».

نمو وعدالة

يُرجع غالبية المراقبين نجاح الصين في مكافحة الفقر، إلى النمو الاقتصادي السريع الذي حققته خلال أكثر من 30 سنة، وهو ما يعبر عنه البعض بالمقولة الصينية القائلة: «القارب يرتفع بزيادة منسوب المياه». هذه المقولة لها ما يبررها، لأنه دون نمو اقتصادي لا يمكن تخفيض مؤشرات الفقر. غير أن النمو ليس إلّا أحد العوامل الضرورية لمكافحة الفقر فقط. فالعديد من الدول لم تنجح في مكافحة الفقر بشكل فعّال، رغم تحقيقها النمو الاقتصادي، بل على العكس شهدت معدلات الفقر فيها ارتفاعاً. والسبب هنا يعود إلى مدى إمكانية استفادة الفقراء من النمو الاقتصادي، وهو ما يمكن اعتباره شمولية منافع التنمية.

دور قوي للدولة

يمكن تفسير شمولية منفعة النمو الاقتصادي الصيني في العوامل التالية، أولاً: الدعم القوي من الدولة. حيث قامت الحكومة المركزية بتأسيس مجموعة قيادية لمكافحة الفقر تابعة لمجلس الدولة، كما أنشأت- مختلف المستويات الحكومية- مكاتب لمكافحة الفقر، تعمل بشكل خاص على مساعدة المناطق الفقيرة، العائلات الفقيرة والأفراد الفقراء. فالسوق وحدها لا يمكنها معالجة مشاكل توزيع الدخل، كما تعد أكثر عجزاً على معالجة مشاكل التنمية الاجتماعية الشاملة. حيث تمثّل الفئات الفقيرة مركز مشاكل توزيع الدخل، الأمر الذي يستلزم تدخل الدولة للمشاركة في معالجة المشاكل المتعلقة.

دعم الصناعة

ثانياً: دفع مراحل التصنيع والتحضّر. تحتاج شمولية منفعة النمو الاقتصادي إلى السيطرة على الفوارق بين الأثرياء والفقراء، وتعد الفوارق بين المدن والأرياف أحد العوامل الرئيسة للفوارق بين الأغنياء والفقراء في الدول النامية. لذا يمثل دفع عملية التحضّر أحد أهم آليات معالجة الفوارق بين الأغنياء والفقراء، في الدول النامية.

وهذا يعود إلى محدودية القدرات المالية، بالتوازي مع الحصة الكبيرة للطبقة الفقيرة من الحجم الإجمالي لعدد السكان، في الوقت ذاته، مداخيل الفئات غير الفقيرة ليست في مستوى مرتفع. لذا فإن آلية «الأخذ من الأغنياء ومساعدة الفقراء» في حقيقة الأمر غير قابلة للتنفيذ. في هذا الوضع، يصبح إدخال سكان الأرياف إلى المدن- لمقاسمة سكان المدن ثمار التنمية- الآلية الأنجح لمكافحة الفقر.

تمثل تجربة مكافحة الفقر في الصين مثالاً يمكن أن يحتذى به بالنسبة لبقية الدول النامية، لكن ذلك يتعلق أساساً برغبة وعزيمة وجهود الحكومات المركزية المعنية في مكافحة الفقر. ومع توسع أعمال «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية» وتقدم «مبادرة الحزام والطريق» وجهود «المركز الصيني الدولي لمكافحة الفقر»، وستعمل الصين على مساعدة الدول النامية في مكافحة الفقر، من خلال تعزيز البنية التحتية ودفع التصنيع وغيرها من الآليات.

ويعيش في الوقت الحالي ما لا يقل عن 270 مليون نسمة من سكان الأرياف الصينية داخل المدن والبلدات. ومن هنا يمكن القول: إن الصين لو لم تعتمد آليتيّ التصنيع والتحضّر في مكافحة الفقر لظلت مشكلة الفقر في مستوى خطير إلى الآن. وفي الوقت الحالي، ترسم الصين استراتيجية لإنعاش الأرياف، تهدف إلى دمج التنمية في المدن والأرياف، مما سيخلق أسساً أكثر متانة لتخفيف الفقر.

بنية تحتية متينة

ثالثاً: إيلاء أهمية كبيرة للبنية التحتية. «الثروة تمر عبر إصلاح الطرقات»، تعكس هذه المقولة الأهمية الكبرى التي توليها الصين للبنية التحتية. وفي الحقيقة، لقد خصصت الصين جهوداً كبيرة في سبيل بناء الطرقات والاتصالات وشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب. وتكتسي البنية التحتية أهمية متعددة الجوانب، من أهمها: تخفيض كلفة الصفقات ودفع اندماج السوق. وهذا لاشك في أنه سيمنح الأرياف فرصة الحصول على ثمار التنمية. ويمكن القول: إن البنية التحتية العمومية، تنتمي لما يسمى بـ«السلع العمومية»، حيث تسهم الطرقات المعبّدة وشبكات الكهرباء، وشبكات الماء الصالح للشرب، وشبكات الاتصال وغيرها من السلع العمومية في تخفيض الفوارق بين الأغنياء والفقراء، ومن ثم تحسين شمولية منافع التنمية.

ستعمل الصين على مساعدة الدول النامية في مكافحة الفقر من خلال تعزيز البنية التحتية ودفع التصنيع وغيرها

الصورة عالمياً

• شهدت محافظات السلط والكرك ومعان في الأردن، وقفات احتجاجية على القرارات الحكومية الأخيرة برفع أسعار السلع الأساسية والمحروقات، ورفع الدعم عن الخبز، وطالبوا بإسقاط الحكومة ومجلس النواب.

• حذرت واشنطن العراق ودولاً أخرى من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقاً لقانون «مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات»، في إطار توجه العراق بطلبات لشراء أسلحة روسية الصنع.

• رشق شبان فلسطينيون بالبيض وفداً أميركياً يضم أعضاء في المجلس البلدي لنيويورك يزور الضفة الغربية المحتلة، احتجاجاً على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول القدس.

• أفادت مصادر إعلامية بأن الحكومة البريطانية تتوقع أن تمتد الفترة الانتقالية بعد بريكست إلى ما بعد 2020، لتجنب نقلة سريعة قد تلحق ضرراً بالشركات البريطانية، استناداً إلى وثيقة تم تسريبها.

• أعلن الرئيس الفنزويلي، رغبته في إجراء «انتخابات ضخمة» على مستويات السلطة التشريعية كافة بما فيها الجمعية الوطنية والهيئات التشريعية والبلديات، بالتوازي مع الانتخابات الرئاسية.

• شهدت مدينة الرديف المهمشة- في وسط غرب تونس- إضراباً عاماً للمطالبة بإيجاد وظائف، وبعودة قوات الشرطة بعد خروجها من المدينة في أعقاب إحراق مقرها، وللتنديد بـ«الغياب الأمني المستمر والمتعمد».

«الأرض» كما لم تكن من قبل...

بشكل سنوي، تكشط نشاطات البشر تراباً وصخراً أكثر بكثير من جميع نشاطات الطبيعة مجتمعة، ومن بينها عوامل التعرية والأنهار. قد لا يصدمك هذا الأمر، فعلى الأغلب رأيت الكثير من المواد عبر الإنترنت، التي تشير إلى مدى التغييرات التي عانى منها كوكبنا في عصر التأثير البشري «Anthropocene الأنثروبوسين» ويتحدث الكثير من العلماء عن تسميات لعصور جديدة، وعن تأثير البشر الذي يشكّل ربما أكبر مؤثر، ويتفق الجميع تقريباً على أنّ الأرض سوف تتمكن من النجاة من البشر، لكنّ الأمر الذي يبقى محل شك هو: كم من الوقت يمكننا أن نعمّر في هذه الأرض، وفي أيّة ظروف سيتم ذلك.

■ غابرييل هيتشت
تعريب وإعداد: عروة درويش

اخترت أن أنظر إلى مجلّة العلوم الصادرة في آذار 2015، والتي تظهر صورة الغلاف فيها نوعين من الأرض: أرض خضراء– زرقاء، وأخرى رماديّة، وكلتاهما مشبوكتان بجسد إنسان. يدعونا العنوان المطبوع عند عضلات المعدة إلى رؤية هذا الجسد كممثل عن «البشر». لكن ليس هنالك وجود لمثل هذا الشيء الشامل الذي يمكنه الدلالة على جنس البشر. تقوم الصورة بكل تأكيد بتكرار الخلط الذي كان قائماً طوال القرن الماضي بين «البشر» وبين «الرجل الأبيض».

ربّما فكر الرسام، بأنّه سيدمر هذا الإيحاء العنصري عبر إخفاء عيني الرجل، جاعلاً منه أداة غير مبصرة للدمار الذي سببه لجسده ولكوكبه. ورغم ذلك، تبقى الصورة ترينا نقداً لمفهوم عصر التأثير البشري: فسمته هي التدمير البيئي «للبشريّة» جمعاء دون تمييز، مع أنّه لا يتمّ من الناحية العملية لا توزيع المسؤوليّة ولا توزيع كمّ التأثّر بشكل متساوٍ.

وبينما يستمرّ عصر التأثير البشري بنقش نفسه في أجسادنا جميعها، فجميعنا نعاني من خلل في الغدد، ومن جزيئات وأشياء سامّة تتحرّك بصخب في أيضنا، وهو ينكشف بشكل مختلف في كلّ جسد على حدة. لهذه الاختلافات، هي والعوامل التاريخية التي سببتها، الكثير من المعاني، ليس فقط بالنسبة للناس الذين يعانون منها، ولكن أيضاً بالنسبة لعلاقات البشر مع الكوكب.

فعلى سبيل المثال: ما هي الصورة التي يمكننا رسمها عن عصر التأثير البشري، إذا ما انطلقنا في مغامرتنا التحليليّة من إفريقيا بدلاً من أوروبا؟ لقد لعبت المناجم في إفريقيا دوراً هاماً في تحفيز الاستعمار، وفي تقويّة التصنيع. فعمليات الاستخراج هي من دعمت عصر التأثير البشري، وهي من أوصلتنا للقول: أننا نحرّك صخوراً أكثر من جميع العمليات الطبيعية مجتمعة. لكن من هم في الحقيقة أولئك الذين حركوا الصخور؟ كيف أثرت عمليات التحريك هذه على الناس، وعلى الأنظمة البيئيّة القريبة من هذه الصخور، سواء في وقت الاستخراج أم بعد عقود تالية له؟

النسب السنويّة للموت المبكر المتعلّق بالتلوّث في أجواء المدن الإفريقيّة قد ارتفع بنسبة 36% ما بين عامي 1990 و2013

إفريقيا ملوثة، والأفارقة لا ذنب لهم

إفريقيا قارّة كبيرة ذات تاريخ معقد، وتختلف الأجوبة فيها من مكان لآخر. لهذا دعونا نبدأ بالبحث في نوعين من المناجم اللذين يشكلان أهمية عالمية: الذهب واليورانيوم. لقد أصبح الذهب، بوصفه وسيلة للتبادل على مدى قرون، مادة تشحيم كبرى للرأسماليّة الصناعيّة، فقام بتدعيم العملات الوطنيّة في أوروبا وشمالي أمريكا خلال الفترة الهائلة من التوسع الصناعي والاستثمار. اليورانيوم بدوره قام بتدعيم «الحرب الباردة». فبعضٌ من نفايات الانشطار النووي في معامل الطاقة والأسلحة سوف تبقى مشعة لأكثر من مائة ألف عام، وهو ما يشكل إشارة واضحة على آثار العصر البشري بالنسبة لجيولوجييي المستقبل.

على مدى القرن العشرين، قدمت هضبة ويتواترسانـد «رانـد» في جنوب إفريقيا كلا المعدنين بكميات كبيرة. بدأ التنقيب الصناعي عن الذهب هناك في 1886. وخلال القرن التالي، هاجر مئات آلاف الرجال إلى الهضبة من أجل العمل، وحفروا أنفاقاً أعمق من أيّ مكان آخر على وجه الأرض، محولين جنوب إفريقيا إلى أكبر منتج للذهب. سحب العمّال المواد الخام، وهم يعملون ضمن أسطح ضيقة وحارّة ومهواة بشكل سيء. فقد الكثيرون حياتهم أثناء الانهيارات الصخريّة. ومن بين الناجين هناك عشرات الآلاف ممّن يعانون من وجود الغبار في رئاتهم عاماً تلو عام. ورغم أنّ المصطلح لم يكن موجوداً بعد، فقد كان عصر التأثير البشري ينقش نفسه في رئات جيل تلو جيل من الشباب الأفارقة.

في العقود المبكرة، كان معظم الصخر الذي يتمّ نقله بمشقّة إلى السطح ذا نوعيّة رديئة بالنسبة لتكاليف عمليّة معالجته. ولهذا تمّ ترك هذا الركام– والمعروف صناعياً باسم النفايات– بالقرب من فتحات الاستخراج. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، كانت كميات الركام الهائلة قد أعادت تشكيل طبوغرافيا المنطقة. في شهري تموز وآب، كانت رياح الشتاء تحمل الغبار من هذه المكبّات عبر الهضاب وصولاً إلى المساحات المدينيّة حول يوهانسبرغ.

رغم أنّ عدداً كبيراً من علماء الأحياء استطاع إدراك المشاكل الناجمة عن جبال التلوّث هذه، ورغم محاولاتهم الحثّ نحو زراعة النباتات في مناطق الركام لمنع هذا التآكل، فقد بقيت جهودهم لا تحظى بالتمويل اللازم لعقود، وتمّ دفن هذه الجهود في نهاية المطاف من قبل خصومهم في عمق المناجم الصناعية. وتبع هذا ديناميكيّة جوهريّة لعصر التأثير البشري، ديناميكيّة بدأت منذ القرن التاسع عشر ولا تزال مستمرّة إلى اليوم: تقوم الصناعات بالتلويث بشكل معلوم للجميع، ثمّ يحقق العلماء في مدى هذا التلوّث ويقترحون الحلول له، فتعتبر الصناعات، وبموافقة الدولة، بأنّ تخفيف التلوّث سيكون مكلفاً وسيرفع النفقات، ويتم بعدها سحب التمويل من العلماء، ويتم تجاهل المشكلة.

بعد الحرب العالمية الثانية، بات للصخور التي كانت تعتبر فيما مضى مجرّد نفايات، قيمة اقتصاديّة جديدة. فقد كانت تحمل في داخلها اليورانيوم، العنصر الذي دمّروا بانشطاره مدينتين يابانيتين: هيروشيما وناغازاكي. ابتهجت صناعة الذهب باكتشاف مصدر الإيرادات الجديد هذا. فقامت حكومة الفصل العنصري الجديدة في إفريقيا عام 1952 بتشغيل أول مصنع لمعالجة اليورانيوم، وصاحب هذا الأمر جلبة لا بأس بها. خلال فترة قصيرة، استخرج من أكوام الركام عشرة آلاف طن من أكسيد اليورانيوم، وتمّ تصديره إلى الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل ترسانتهما النوويّة. اليوم، بقي معظم هذا اليورانيوم

من «نحن» الذين نلوّث الكوكب؟

محجوزاً في الصواريخ المعمرة، لكن أثناء جنون الاختبارات النووية في أواخر الخمسينيات والستينيات، انفجر بعض من هذه الصواريخ في الجو، وهبط عائداً إلى الأرض على شكل مركبات كيميائيّة أنشأها الانشطار النووي. ويجادل بعض العلماء اليوم بأنّ المخلفات النووية المشعّة تشكّل «الرأس الذهبي» الذي يضع علامة على بداية عصر التأثير البشري.

إنّ اليورانيوم والذهب، اللذين استخرجا من إفريقيا أديا إلى توزيع مساهمتهما في عصر التأثير البشري حول الكوكب، لكنّ العواقب لهذه المساهمة بالنسبة لجنوب إفريقيا بالكاد بدأت. فبعد ثقبها بالمئات من الأنفاق والحفر العموديّة، أصبحت هضبة «راند» ما يمكن أن تنطبق عليه تسمية مهندسي العمارة في غير سياق: «الأرض الجوفاء». وهذه الأرض الجوفاء غدّارة. فمع مرور الوقت، ملأت المياه الحفر المهجورة، وتفاعلت مع معدن البيريت في الصخور المكشوفة، وأصبحت مياه حمضيّة أسيديّة. تذوب المعادن الثقيلة التي علقت فيما سبق في الصخور المتكتلة، ومن بينها سموم، مثل: الزرنيخ والرئبق والرصاص، بسهولة في المياه الحمضيّة. لقد ارتفع منسوب هذا السائل السام بشكل مطرد. وهو «يصبّ» في العديد من البقع على السطح، أو في مستوعبات المياه الجوفيّة. يستعمل هذه المياه آلاف الأشخاص من مزارعين ومقيمين دائمين وغير دائمين، وغيرهم ممّن لا يملكون مورد مياه بديل، من أجل الري والشرب والاستحمام. وفي حين أنّ الكثير من مكبات الركام قد أعيد التنجيم فيها، فقد بقي الكثير منها كما هو. ولا تزال رياح الشتاء تحمل الغبار من هذا الركام، وبعضه مشبع بما يحمله من رواسب اليورانيوم، إلى المزارع والمدن والضواحي. فأربعة عشر مليون شخص من إقليم غاوتنغ، يعانون من مخلّفات عصر التأثير البشري الذي ترك توقيعه هناك.

التلوّث سفّاح بلا رحمة!

بينما استمرّت المعادن الإفريقيّة تدعم الحياة التصنيعيّة حول الكوكب، اجتاح وباء مخلّفات استخراجها السامّة المجتمعات المحليّة على طول القارة. لنأخذ مثالاً دلتا النيجر، وهي إحدى أكبر موارد البترول في العالم. في نصف القرن الماضي، وبسبب أكثر من سبعة آلاف تسرب للنفط، تمّ تلويث المياه والأرض، والمجتمعات المحليّة في هذا الإقليم الشاسع. وعند تحويله إلى وقود وتعبئته في خزانات، يولّد هذا النفط علامات أكثر على عصر التأثير البشري الذي يجب إيلاؤه الاهتمام لكثرة معاناته، وتحديداً في التجمعات المدينيّة الكثيفة السكان مثل: القاهرة وداكار ولاغوس ونيروبي من بين الكثير غيرها. يقضي سكان هذه المدن ساعات وهم يعملون ويتنقلون في ظلّ ازدحام مروري مخيف، يستنشقون أبخرة عوادم الدراجات والسيارات والباصات. وقد ساءت المشكلة بشكل مطرد في العقود الأخيرة، لتتبع بسرعة نمط التمدين المتزايد في القارّة. فوفقاً لأحد التقارير، فإنّ النسب السنويّة للموت المبكر المتعلّق بالتلوّث في أجواء المدن الإفريقيّة، قد ارتفع بنسبة 36% ما بين عامي 1990 و2013. إنّ التقديرات الحاليّة هي: أنّ الأمراض المتعلقة بالتلوث تحصد حوالي ربع مليون حياة كلّ سنة.

ليس تلوّث الهواء مقتصراً بأيّ شكل على مدن إفريقيا بكل تأكيد، فهو قديم قدم التصنيع البريطاني، وعززته الزيادة الاستثنائيّة في استخراج وحرق الفحم. يرجع بعض الباحثين عصر التأثير البشري إلى حوالي 1750، عندما بدأ ضخّ أوّل كمية كربون كبيرة في الغلاف الجوي. وبعد مضي قرن ونصف على ذلك، نشرت المجلّة الطبيّة ذات الشأن «ذي لانسيت» عام 2017، بحثاً مهمّاً أظهر بأن التلوّث هو السبب الرئيس للأمراض حول العالم. سبب التلوّث قرابة تسعة ملايين حالة موت مبكر في عام 2015، و16% من الوفيات حول العالم، أي: «أكثر بثلاثة أضعاف من أمراض الإيدز والسل والملاريا مجتمعين، وأكثر بـ 15 مرة من جميع الحروب وغيرها من ضروب العنف». وقد أضاف التقرير: أنّ الغالبية العظمى من هذه الوفيات قد حدثت في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وكذلك في المجتمعات الفقيرة في البلدان الثريّة.

والغريب أننا يمكن أن نرى في الإعلام صوراً لسكان بكين ودلهي، وهم يرتدون أقنعتهم في محاولة العيش في الهواء البني والأصفر، وكذلك ولو بشكل أقل يمكننا أن نرى بعض الصور من آسيا وأوروبا وجنوب أمريكا وشمالها، لمدن يضربها التلوث، لكن لن نجد ولا صورة واحدة تذكر مدن إفريقيا التي تعاني من ظروف الحياة والتنفس الخطرة ذاتها.

المنتفعون من التلوث

تبقى هناك مسألة ممنهجة كامنة وراء كلّ قضيّة تفصيليّة على حدة. فحتّى مؤخراً، ساعد عدم الاهتمام بنوعيّة الهواء في المدن الإفريقيّة على تعمية العامّة عن حقائق مذهلة. فأبخرة الديزل المنبعثة من سيارات وشاحنات مدن أكرا أو باماك أو داكار تحتوي بشكل جوهري على كميات أعلى بكثير من الملوثات المميتة، من أبخرة الوقود التي يستنشقها قاطنو باريس أو روما أو لوس أنجلس.

ولا يتعلق هذا الأمر بخيار المستهلك أو بعدم مسؤوليته، بل بالاستراتيجيات المتبعة عن قصد من قبل شركات الإتجار بالوقود أمثال: «ترافيغورا» و«فيتول». تقوم مثل هذه الشركات باستخدام خلائط مختلفة للوقود الذي تشتريه من المصافي، وذلك بالاعتماد على وجهات الوقود المختلفة. فهي تقوم باستغلال الارتخاء بالتشريعات عبر قارة إفريقيا، وذلك من أجل تعظيم أرباحها عبر بيع وقود ذي رصاص عالٍ ممنوع في أوروبا وشمالي أمريكا. لقد وجدت المنظمة السويسريّة «عين العامّة» أنّ هنالك في بعض خلائط الوقود المستخدم في إفريقيا رصاصاً أكثر بـ 630 مرّة من الوقود المصدر إلى أوروبا. إن بعض عمليات خلط الوقود تتم في موانئ عملاقة مثل: أمستردام وروتردام وأنتورب، لكنّ هذه العملية زهيدة الثمن وسهلة بحيث يمكن القيام بها على السفن خارج ساحل إفريقيا الغربي. ولا تستحي الشركات المتاجرة بالنوع الرديء بتسميته بالوقود «ذي النوعية الإفريقية»، حيث يمكن بيعه فقط ضمن القارة، وغالباً في الدول ذاتها التي تنتج النفط الخام. يشكّل مثل هذا «الوقود القذر» عنصراً هاماً في سبب احتواء هواء لاغوس على جزيئات سامّة أكثر بـ 13 مرّة من هواء لندن.

عندما تمّ توثيق هذه الممارسات من قبل «عين العامة» في 2016، أصرّت شركات الوقود، بأنّ أعمالها لم تخالف القوانين، وهو أمر حقيقي. فحدود الرصاص المسموح بها في أوروبا هي 10 أجزاء لكل مليون، وحدود الرصاص في أمريكا الشمالية هي 10 أجزاء لكل مليون، أمّا الحدّ القانوني الوسطي عبر إفريقيا فهو 2000 جزء لكل مليون. فلدى نيجيريا مثلاً، أكبر منتج للنفط في القارة، معيار يسمح بـ 3000 جزء لكل مليون. وعبر الاستفادة من هذه الفروقات، تقوم الشركات المتاجرة باعتماد استراتيجيّة تعظيم أرباح قصوى تعرف باسم «المراجحة التنظيميّة»، وذلك بتجنّب القيود في البلدان الثريّة، ونقل فضلات التصنيع إلى البلدان الفقيرة.

ويجب أن نعلم بأنّ التغطية الإعلامية ذات أهمية هنا. ففي تشرين الثاني عام 2016 وعلى إثر التغطية الإعلامية، خفضت غانا معايير الوقود المستورد إليها إلى 50 جزءاً بالمليون. وقد صوتت مدينة أمستردام على حظر خلط وتصدير الوقود الذي تتجاوز ملوثاته الحدود الموضوعة من قبل الاتحاد الأوربي. وقد عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة «UNEP» في شهر كانون الأول لقاءً في أبوجا، أعلنت فيه الدولة المستضيفة نيجيريا، وعدّة دول أخرى، بأنّها ستخفض معايير الوقود إلى 50 جزءاً بالمليون.

لكنّ الرصاص مجرّد جزيء سام من بين الكثير غيره. تتسرّب وترشّ وتتدفق آلاف الكيميائيات إلى الهواء بشكل يومي، في أنحاء العالم جميعها. حتّى الآن، كانت الطريقة الرئيسة للتخفيف من التلوّث هي بالتشريعات المقيدة، وهي الطريقة المرهقة والتي أثبتت عدم كفايتها. إضافة إلى ذلك، تضييق التشريعات مجرّد خطوة واحدة فقط، ففرض القوانين يتطلب بنية تحتيّة واسعة: وكالات حكومية وخبراء ومخابر وشبكات مراقبة ومؤسسات تحليل بيانات ... والكثير غيرها. وكلّ هذا يتطلّب مالاً، ويضع المزيد من الضغوط على الدول التي تعاني من نقص المال بالفعل. علاوة على ذلك، فسيكون من الحمق أن نفترض بأنّ الشركات ستلتزم بالقواعد الجديدة. دعونا نتذكر فضيحة الوقود عام 2015، وهي التي تمّ فيها الإمساك بشركة «فولكس فاغن» متلبسة وهي تستخدم «أجهزة معطلة»، للتلاعب بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أثناء الاختبارات المخبرية. وتقوم شركات الصناعة الأخرى بممارسات مشابهة. ولهذا وفي وجه السيطرة على الانبعاثات من أجل الحدّ من تأثير البشر الضار، تلجأ هذه الشركات الملوثة إلى مثل هذا التكتيك، وبعضها يتجاوز بكثير، التلاعب بحساس في محرك.

التلوّث هو السبب الرئيس للأمراض حول العالم ومسؤول عن قرابة تسعة ملايين حالة موت مبكر في عام 2015 و16% من الوفيات

الشركات تدمر الكوكب

تلتزم صناعة النفط– والصناعات المرتبطة بها مثلاً– بمعايير صارمة في بعض القارات، مقابل تفريغ وقودها الأقذر في أخرى. فآليات الديزل التي لم تعد تتلاءم مع المعايير الأوربية، ينتهي بها المطاف في مدن إفريقيا وغيرها، وهو الأمر الذي يزيد الحافز لتصدير مثل ذلك الوقود عالي السميّة. وفي نهاية المطاف، ينتهي الأمر بالملوثات جميعها في الغلاف الجوي، ليؤدي إلى التغير المناخي. لكن في الطريق لحدوث الكارثة الأكبر، يعاني بعض الناس أكثر من غيرهم، ولهذا يتطلب منّا لفهم عصر التأثير البشري أن نفرّق بين الأماكن المختلفة.

«وحوش العلوم»: «راجح» الكذبة في زمن الأزمة

كما صار واضحاً ومتبلوراً، أن للمرحلة التاريخية الراهنة تميزاً نوعياً في تاريخ المجتمع، وفي وصول النظام الرأسمالي إلى حدوده التاريخية، في أزمته العميقة والشاملة، وذلك يحتّم أن ممارسته الأيديولوجية ستنعكس بشكل نوعي متميز تاريخي، ارتباطا بتميز البنية الاقتصادية_ السياسية نفسها.

■ محمد المعوش

وانطلاقاً من المضامين الرجعية التي تحملها الممارسة الأيديولوجية الرأسمالية، في التعمية على الواقع، وتشويه الحقيقة، والتي تتوضوح أكثر مع كل تفاقم لتناقضات الرأسمالية، وذلك في محاولة لإخفاء الحقيقة التي يهتز أمامها العالم الرأسمالي خوفاً: الرأسمالية ليست مصير البشرية النهائي، وهي تحمل في تناقضاتها أسباب زوالها، والسبيل الوحيد للحفاظ على المجتمع والبشرية ككل، هو في تجاوزها نحو اشتراكية تفتح أفق التطور الإنساني الشامل، وإرضاء حاجات البشر المادية والمعنوية؛ فإن كل نضوج للظروف التي تلامس اتضاح هذه الحقيقة، أمام البشرية، فإن الرأسمالية تجنّد كل وسائلها للتعمية والتشويه، ولتظهر الأزمة على غير ما هي عليه حقيقة. هذا ما تظهّر في أثناء التجارب الاشتراكية، وخصوصاً الاتحاد السوفييتي، فصارت الشيوعية هي عدوة البشرية ككل، وظهر أيضاً في اختلاق أسباب للأزمة الاجتماعية، كزيادة عدد السكان، أو في الاحتباس الحراري كظاهرة «طبيعية» تعيشها الأرض حسب دورات طبيعية في تاريخها، ولا علاقة للنظام الاجتماعي بذلك. إلى غير ذلك من ظواهر تلعب دور «راجح» في مسرحية «بياع الخواتم» للرحابنة والسيدة فيروز. «راجح» الشخصية المختلقة لإخافة أهل الضيعة، من أجل إبقاء سلطة ما عليهم، وإلهائهم عبر تخويفم من «العدو» الوهمي.

ممارسة قديمة في واقع جديد

هذه الممارسة التعمويّة المتكررة، تقترن اليوم بما صار واضحاً: العجز السياسي والعسكري للإمبريالية في تخطي الأزمة الراهنة، وذلك بسبب وجود توازن دولي صاعد في وجه الإمبريالية، متمثلاً بروسيا والصين تحديداً. وهذا ما يضخم وزن الممارسة الأيديولوجية للتشويش، كمحاولة للإلهاء والتشويه علّ ذلك، ويطيل الأزمة ما أمكن، وذلك في اختلاق واقع وهمي يحوّل عدو البشرية من الرأسمالية إلى «راجح» جديد، فربما ينفع ذلك الرأسمالية وأدواتها في إقناع التاريخ بأن يصير تاريخاً آخر، وهذا هو الفكر الأسطوري الخيالي المضحك بعينه.

«راجح» وشيطنة العلوم

«راجح» يظهر سياسياً عبر شيطنة الدول الصاعدة، وأيضاً أبرز ما يكون في موجة شيطنة التكنولوجيا، إلى حد شيطنة العلوم ككل.

آلاف المواد المنشورة تقول: إن التكنولوجيا اليوم بشكلها «الذكي» هي خطر وجودي على الإنسانية. وهي لن تسرق الوظائف من الناس فقط، بل ستقضي على البشرية، عبر إبادة الملايين واحتلال العالم! أليست هذه صفات الإمبريالية؟! يبدو أنه صار هناك إمبريالية جديدة هي «إمبريالية الذكاء الاصطناعي»!

مقال في مجلة «علوم» العالمية إياها، في كانون الثاني الماضي، فيه تكثيف لما سبق أعلاه، وتكرار للفكرة ذاتها، حول خطر العلوم والتكنولوجيا الذكية تحديداً، بعنوان «ترويض وحوش الغد»، وفيه أن العلم الحديث عامة سيشكل تهديداً للبشرية: إما علوم الطبيعة والأوبئة: وهي تطوير الفيروسات القاتلة للملايين، والتي يمكن أن تخرج عن سيطرة المختبرات والباحثين، وإما العلوم العسكرية والأسلحة الفتاكة، كما حصل مع القنبلة النووية، أو من خلال التلاعب بالطبيعة واختلال التوازن فيها. ولكن الأخطر حسب المقال هو: الذكاء الاصطناعي الذي سيقدر ربما على تطوير أجسام مجهرية للسيطرة على كل متر مربع من الكرة الأرضية، أو ربما تدمير اقتصادات الحكومات، أو إبادة البشرية ككل عبر أسلحة صغيرة تنشر عالمياً.

إن الرأسمالية في أزمة ويجب تجاوزها إنها مرحلة الفكر الأسطوري والخيالي الكاذب ولكنه يعيد نفسه اليوم على شكل مهزلة على حد تعبير ماركس

الجانب العملاني من الدعاية

لهذه الغاية يطرح «الفيسلوف نيك بوستروم» «جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة»، إضافة إلى «فيلسوف» آخر هو «هوو برايس» «جامعة كابريدج، المملكة المتحدة» إمكانية مواجهة هذا الخطر، وذلك من خلال الهيئة التي تم تشكيلها من عدة باحثين وعلماء وفلاسفة «بالمناسبة، كل من قدّم فكرتين مترابطتين لخدمة الرأسمالية يصير فيلسوفاً؟» تحت اسم «مركز دراسات الخطر الوجودي»، والتي تضم في هيأتها الاستشارية العلمية الفيزيائي_ الفلكي «ستيفن هوكينغ» «هكذا مشروع يتطلب تجنيد أصوات «مسموعة» كما هوكينغ». مع أن المقال ذكر وبشكل هامشي، أن هناك آراءً علمية أخرى ترى الخطر في الحرب النووية مثلا، بدلاً من «فنتازيا» خطر التكنولوجيا الذكية، كالباحثة «جويس توايت» في معهد إنّوجين في اندنبرغ «تكساس، الولايات المتحدة»، والنفساني في جامعة هارفرد «الولايات المتحدة» «ستيفن بينكر»، ولكنه يبقى متن المقال كله، لأصحاب رأي الخطر الوجودي ، الذين يقولون: إن أفكار الخيال العلمي مطلوبة للتنبيه من المخاطر الممكنة وليست غير صحيحة.

الخيال والأسطورة إلى حد المهزلة

يقول الباحث علي الشوك في كتابه «تأملات في الفيزياء الحديثة» «دار الفارابي،2012»: إن العلم الرسمي اليوم، والفيزياء الكونية خصوصاً، عادت بنا إلى أجواء محاكم التفتيش في القرون الوسطى، وإلى النظريات الغيبية والمثالية الأسطورية، لاغية كل فكر نقدي وضاربة أصول المنهجية العلمية برمتها، وخصوصاً فكرة السببية.

هكذا نرى في المقال وفكرته المتكررة حد التضخم، أن فكر الرأسمالية اليوم في ظل الأزمة، وبنتيجة شمول وعمق التناقض، يصير فكراً أسطورياً وخيالياً، لكي يحقق وظيفته الأيديولوجية: التعمية، التي لكي تتحقق يجب أن تلغي كل ما يحصل، أي: إلغاء الواقع كلّه، فينتقل بنا العلم والفكر الرّسمي وكل أبواقه إلى عالم الغيب، حيث لا يمكن لنا فيه أن نقول: إن الرأسمالية في أزمة ويجب تجاوزها. إنها مرحلة الفكر الأسطوري والخيالي الكاذب، ولكنه يعيد نفسه اليوم على شكل مهزلة على حد تعبير ماركس.

كما في «بياع الخواتم» حيث يظهر «راجح» الحقيقي لاحقاً، كناشر للحب وجالب السعادة، لا ككذبة ووهم مختلق لتخويف أهل الضيعة، ففي العالم الحقيقي كذلك، إن توظيف العلوم والنظام الإمبريالي الذي تخدم هي الخطر الحقيقي، لا العلوم بذاتها التي هي أداة إنتاج مادي باتجاه التطور الاجتماعي.

المُترجم المُخبر

أنت تشعر بالألم، تعرضت للظلم والاضطهاد، تأكد أن معاناتك هي مجال آخر للاستثمار وتحقيق الأرباح في العالم الرأسمالي، ومن قبل جهات متعددة تتسابق إليك بصفتك سلعة مجانية يمكن بيعها. ولذلك الاستثمار أشكال ومستويات مختلفة.

■ لؤي محمد

تعوّد الناس في بلداننا على مشاهدة الصورة النمطية للمُخبر، الشكل الكلاسيكي الذي يدل على نفسه، ماذا عن نوع آخر من المخُبرين الذين لا يلاحظهم أحد؟ تعالوا نتعرف على أحدهم في صورته النمطية النادرة!

تنفذ منظمات دولية مشبوهة على شاكلة «مترجمين بلا حدود»، وغيرها صفقات التعاقد مع مترجمين ومثقفين يتكلمون اللغة الأصلية للمنطقة المستهدفة بلهجة معينة، بغية العمل لأغراض مشبوهة في جوهرها.

نشر موقع **glass door** الخاص بفرص العمل، إعلاناً وقحاً يطلب مترجمين للعمل في مناطق الأزمات لصالح المخابرات الأمريكية، وطلبوا أن تتضمن السيرة الذاتية للمترجمين أن يكونوا ضليعين بالعمل الاستخباراتي!

هنا يتسابق المترجمون المثقفون على عرض ثقافتهم للبيع، ليصبحوا أدوات لتحقيق الأرباح من ضحايا سكان مناطق الأزمات الحالية، وتتغير بطاقة التعريف لهؤلاء من المُترجم المثقف، كما يدعون أنفسهم، إلى المُترجم المُخبر دون أن يقصدوا ذلك.

المُترجمون المُخبرون يتواجدون في كل المناطق الساخنة، وإضافة إلى لغة البلد، يجيدون اللغات أو اللهجات المحلية، ليكونوا سفراء موثوقين عند السكان، يعملون عند الجهات التي لا يبدو عليها العمل الاستخباراتي الذي يخرق بنية المجتمعات، ولكنها كذلك بالفعل أمام أنظار الجميع الذين لا يستطيعون تمييزه.

قد يبدو هذا النوع من المخبرين بريئاً في نظر الناس، ويظهر كشخص محترم في مجتمعه! ويحظى بمكانة ما، فهو مترجم مثقف ظاهراً. أما في واقع الحال فهو يخدم مؤسسات الاستخبارات في العالم دون قصد.

يتعرض الناس للاستغلال على يد المؤسسات الرأسمالية التي تبدأ الاستغلال بصناعة الأزمات، والاستثمار فيها، إلى الربح من حاجة الناس للعمل، وإلى تحويل النشاط الثقافي لخدمة الأجندات السياسية ومشاريع الفوضى.

أخبار ثقافية

عدد جديد من مجلة «المعرفة»

صدر العدد الجديد من مجلة المعرفة الشهرية الصادرة عن وزارة الثقافة، متضمناً العديد من المقالات والدراسات الأدبية والثقافية المتنوعة، إضافة إلى كتاب الشهر عبر مجموعة شعرية «وحيداً وسط السهب العاري» للشاعر الروسي سيرغي يسينين، ترجمة الدكتور ثائر زين الدين. احتوى العدد مواداً عن التراث والفلسفة العربية والقصة السورية، وتراث ابن حزم الأندلسي، وقصائد منوعة، وحكايات مترجمة من الأدب الياباني، ومواد عن المسرح والفن التشكيلي والرواية والاقتصاد وغير ذلك.

اكتشاف ورشة بيكاسو السرية

اكتشف علماء من جامعة نورث وسترن الأمريكية، مكان ورشة بيكاسو السرية أثناء الاحتلال الألماني، وهو المخبأ الذي نحت فيه بيكاسو خمسة تماثيل برونزية أثناء الحرب العالمية الثانية. ويحتفظ متحف بيكاسو الوطني بهذه التماثيل البرونزية الخمسة الشهيرة في باريس، حيث كان الفنان قد صممها في فترة احتلال قوات ألمانيا النازية لفرنسا. لذلك لم يكن معروفاً مكان وتاريخ نحتها، لأنه تحت الاحتلال، كانت هذه الأعمال تعتبر أعمالاً «منحطة». علاوة على أن القوات النازية صادرت جميع مخزون البرونز في فرنسا لتلبية احتياجات ألمانيا.

كانوا وكنا

قلة من يعرفون أن سورية كانت تزرع الأرز يوماً ما، قبل أن يفكر لصوص الاقتصاد بمنع زراعة الأرز لحساب زراعات أخرى تشتريها شركات رأسمالية بريطانية! كانت القرى الواقعة على ضفاف أنهار دجلة وجقجق والخابور في الجزيرة السورية تمارس زراعة الأرز لمدة 300 عام، حتى منتصف خمسينات القرن العشرين، حيث صدر قرار حكومي بمنع زراعة الأرز.

في الصورة فلاحون وعمال زراعيون في حصاد الأرز، قرية باني قصر، ديريك/ المالكية خريف 1948.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/04/25» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أحلام دارجة!

إذا كنت من متابعي الأفلام الهوليودية، وتحديداً من نوع الدراما الاجتماعية، تستطيع أن تحصي مجموعة هامة من الأفلام التي تقول لك وتكرر: عش يومك... حقق حلمك...وإلى ما هنالك من الدعوات التي يحملها الأبطال في انتقالهم من عالم الرتابة إلى عالم اكتشاف الذات، عبر منعطفات وإشارات قدرية، لينتهي الانتقال بحصد غنائم الراحة والسعادة، وبمشاهد مليئة بألق الرضى.

■ ليلى نصر

كذلك الأمر ترى تقاطعاً غريباً إذا ما استطلعت أمزجة الشباب السوريين، أو غيرهم، حول أحلامهم غير المقيدة، فجزء هام على سبيل المبالغة يحلم أن يكون رحّالة يجوب العالم عبر «كرفانة» حصراً، ويقضي حياته بين جبال وصحار وأدغال، ومدن مختلفة، ويلتقط الصور مع الأجناس والألوان المتعددة من البشر، ويفضّل أن ترتدي الشعوب في الصورة لباسها التقليدي...

وآخرون يحلمون أن يكونوا موسيقيي الطرقات، وملوني الجدران العابثين، وغيرهم يحلم بأن يجوب العالم مساعداً الفقراء، مضمّداً الجراح، مع الكثير من صور السيلفي مع أطفال الفقراء الممتنين.

ولكن كم من شخص نعرفه انتقل من العالم اليومي الرتيب للعمل المضني، ليشتري مزرعة ويعتني بحيواناتها، أو ليفتح مطعمه الخاص ويقدم للآخرين وجبات مليئة بحب الطبخ على سبيل المثال؟!... أنا شخصياً لا أعرف أحداً قريباً أو بعيداً امتلك خيار تغيير عمله تغييراً جذرياً، والانتقال إلى عمل مريح يمتلك فيه وقت الفراغ، وينتعش فيه في وقت العمل...

وبالطبع، لا أعرف أحداً امتلك القدرة على السفر عبر العالم بحافلة، إلا في ميديا المنوعات العالمية متحدثة عن شاب أمريكي ترك عمله في البنك، وحوّل سيارته إلى منزل متنقل، وجاب العالم. فلا أحد من معارفي يملك جواز سفر أمريكي يقفز به فوق الحدود، ولا مدخرات تتيح رحلة من هذا النوع، وأخيراً والأهم أن أقرب شيء شاهدته للكرفانة كان عربات سكن العمال في المواقع الإنشائية، ولم توح لي بالأسفار والحرية على الإطلاق... وكذلك الأمر لا أحد من معارفي استطاع أن ينقذ الفقراء عبر العالم، إلا إذا انتخبته الحظوظ والعلاقات والتدبير وحسن إدارة السيرة الذاتية، لينجح بأن يكون ضمن فرق المنظمات غير الحكومية العالمية، ويقبض آلاف الدولارات ثمناً لأتعابه، التي قد يكون آخرها وأقلها شأناً مساعدة بعض الفقراء...

المفارقة، أن الأحلام الأكثر انتشاراً، هي الأقل واقعية، وكلها مطعّمة ومستلهمة من قوالب تسويق الأحلام: هوليود ومقولة عش يومك... وغيرها الكثير. ولكن لماذا يسوقون كل هذا؟ ولماذا تلقى أحلام الحرية المعلبة كل هذا الصدى؟

السبب بسيط... لأننا جميعاً متعبين، ونحتاج للانعتاق، بل أكثر من هذا، لأننا مقيدون بعمق وعنف بالواقع وتحديداً بمفرداته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... تلك الجوانب التي تمتلك من القوة والتحكم ما يجعل من كل واحد منا، طينة تتشكل وتلتوي وفقها: فهي تحدد أين ولدت؟ من والديك وكيف هما؟ هل تأكل ما يكفي؟ هل تتعلم كما يجب؟ هل تمتلك الوعي الكافي لتعرف من أنت وماذا تريد أن تكون؟ هل تمتلك الخيار إن عرفت؟... والسؤال الأهم: هل تمتلك ما يكفي لتولد ولتترعرع وتعي وتستمر وتختار وتغير وتعيش خيارك؟

الأغلبية لا تمتلك التحكم بمحطات الواقع الذي يعبئها في قوالب ومسارات، يرسمها في نهاية المطاف أولئك الذين يمتلكون القدرة على التحكم... هؤلاء الذي يسوقون لنا الأحلام لنشاهد أفلامهم، ونترفه بإعلاناتهم، تلك الأحلام المعلبة التي تداعب رغبتنا في الانعتاق والخروج عن المرسوم، والتي تريد أن تقول لنا كذباً: «أنتم المتحكمون: غيروا حياتكم... أنتم المسؤولون واجهوا الواقع، وها هي الدلائل: واحد بالمليار قد استطاع أن يغير حياته، ونحن نستلهم منه تسعين بالمئة من الأحلام المسوّقة».

بكل الأحوال أغلب الناس تتجاوز مرحلة الأحلام الشائعة، وتبحث عن الرضى بالمساحات الضيقة التي قد يتيحها الواقع من ألفة وإنجاز وصحبة... ولكن أنجحهم على الإطلاق في الإجابة عن سؤال ما هو خياري وكيف أعيشه؟ هم من يدركون مصدر سطوة الواقع الحالي، وينتمون للرغبة الجماعية بالعمل الحثيث على الانعتاق نحو واقع جماعي أفضل... حتى لو تطلب هذا أعمارهم ثمناً لهذه الرغبة وهذا الخيار.

قاسيون
2018
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار